

تحليل وقياس أثر موقف الموازنة العامة على الأحتياطيات الأجنبية في الاقتصادات الريفية؛ العراق حالة دراسية للمدة

(i*) (2020-2004)

أ.د. كلثوم عبدالقادر حياوي، جامعة دهوك، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، دهوك، كردستان العراق
نهاد طيب محمود، جامعة دهوك، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، دهوك، كردستان العراق

المستخلص

أصبحت الموازنة العامة تمثل انعكاساً لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يتأثر تفعيل السياسة المالية بالوضع الذي تعاني منه الموازنة العامة سواء كانت فائضة أو معجزاً معيناً. وترتبط المتغيرات الاقتصادية بعلاقات قد يكون لها تأثير واحد يمتد تأثيرها مع بعضها البعض ليكون لها تأثير متبادل، ومن هنا كان هدف الدراسة الحالية هو بيان اثر كل من عجز الموازنة العامة وسعر الصرف وعرض النقد بالمفهوم الواسع على احتياطيات النقد الأجنبي في العراق للمدة (2020-2004) كحالة دراسية للتعبير عن اثر عجز الموازنة في الاقتصادات الريفية، وتستمد الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تعالجه، حيث تعالج دور الموازنة العامة وأثرها في الاقتصادات الريفية، كما تظهر هذه الأهمية من خلال المكانة البارزة للاحتياطيات الأجنبية كعامل وقائي لمواجهة الازمات الداخلية والخارجية للدول الريفية. ونظراً لطبيعة الدراسة وتحقيقاً لهدفه تم اعتماد المنهج الاستقرائي عن طريق اتباع الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال أستدكار المفاهيم و الأدبيات المطروحة لموضوع البحث ومن أجل تحقيق هدف البحث وإثبات فرضياته تم اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة والتحليل الوصفي، فضلاً عن استخدام الأسلوب الكمي لقياس العلاقة ما بين متغيرات الدراسة وإثبات الفرضيات باستخدام برنامج أيفوز الإصدار (10). وإن عينة الدراسة هي جمهورية العراق. وقد تم استخدام اسلوب فترات الإبطاء (ARDL) لتحقيق هدف الدراسة بعد تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع سنوية لكي تتماشى مع الأسلوب المستخدم (ARDL). وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات منها ان هناك علاقة عكسية ومعنوية بين عجز الموازنة والاحتياطيات الأجنبية في المدين الطويل والقصير وكذلك عند فترة تباطؤ واحدة. كما اظهر سعر الصرف علاقة عكسية ومعنوية على الاحتياطيات الاجنبية عند مستوى معنوية 5% في الاجل الطويل، بينما كان لعرض النقد الواسع او السيولة المحلية اثر موجب ومعنوي على الاحتياطيات الأجنبية في العراق خلال مدة الدراسة وعلى مستوى المدى الطويل والقصير.

ويشير معامل تصحيح الخطأ والذي جاء سالباً ومعنوياً الى وجود علاقة مستقرة وطويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المستخدمة في البحث قيد الدراسة. وتبين منهجية معامل تصحيح الخطأ الى سرعة التعديل تساوي (0.21) في الفصل الواحد، أي ان الوصول الى حالة التوازن طويل الاجل يتطلب وجود 4.5 سنة وعلى ضوء ما تم التوصل اليه من استنتاجات تم تقديم عدد من المقترحات منها: ضرورة اعتماد على المصادر الداخلية في تمويل الموازنة وتغطية العجز في الدول الريفية ومنها العراق، ولا بد من تنوع مصادر الدخل وتمويل الموازنة بدلاً من الاعتماد وبشكل عام على العوائد الريفية، العمل على استقرار سعر الصرف الذي سوف يلغي مبدأ التراكم الكبير للاحتياطيات الأجنبية.

1. المقدمة

تعد الموازنة العامة الاداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة لإعادة تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي، اذ ان نشاط الدولة المالي يسير وفق برنامج محدد بصورة دقيقة يشمل جميع نفقات الدولة وإيراداتها ويطلق على هذا البرنامج الموازنة العامة، التي تمثل المرآة العاكسة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، اذ ان تفعيل السياسة المالية يتأثر بالحالة التي تكون عليها الموازنة العامة سواء كانت تحقق فائض او تعاني من عجز معين. بالنسبة للموازنة العامة في العراق فقد اتسمت خلال العقود الماضية بوجود قدر كبير من الأخطاء الاستراتيجية نتيجة تطبيق سياسات الاقتصاد المركزي المخطط من جهة، وسلسلة الحروب والازمات التي ابتلى بها العراق طيلة العقود الماضية من جهة اخرى. اذ ان الاحداث السياسية التي شهدتها العراق مطلع في العام 2003 وما تبعها من اصلاحات اقتصادية كان لها انعكاساتها على رسم آلية عمل الموازنة العامة، ويمكن القول ان مراحل الإصلاح التي شهدتها الموازنة العامة في الاعوام الاخيرة قد تبدو متواضعة نسبياً قياساً بحجم الأخطاء والانحرافات التي واجهتها. ترتبط المتغيرات الاقتصادية بعلاقات قد تكون ذات تأثير أحادي وقد يمتد التأثير فيما بينها ليكون تأثيراً متبادلاً، من هنا خصصت هذه الدراسة لبيان العلاقة بين اثنين من اهم المتغيرات الاقتصادية والتي هي على درجة كبيرة من الأهمية وهما (عجز الموازنة العامة والاحتياطي الاجنبي) في الدول الريفية، بالتطبيق على حالة

الاقتصاد العراقي. لقد مرت السياسة النقدية في العراق بعدة اصلاحات من أهمها هو أستقلال البنك المركزي سنة 2004م، الذي أعطى نفساً جديداً للسياسة النقدية وحررها وبدرجة كبيرة من التبعية للسياسات الأخرى وخاصةً المالية، لذلك فقد أعمدت السنة 2004م، بداية لمرحلة الدراسة. مشكلة الدراسة: تمكن مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

- ما مدى قياس مؤشرات العجز في الموازنة العامة للدول الربعية، وعلى اهم الاسباب المؤدية الى وجود العجز لدى الدولة الربعية من خلال دراسة حالة الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2020)؟

- هل الاحتياطات الأجنبية يتحدد موقفها في حالة موقف الموازنة العامة ام هناك عوامل أخرى؟

- ما مدى قياس أثر عجز الموازنة العامة وسعر الصرف وعرض النقد على الاحتياطات الأجنبية للدول الربعية على اعتبار ان العراق انموذجاً لهذه الاقتصاديات؟

- هل سعر الصرف يلعب دور الوسيط او الضاغط على علاقة الاحتياطات بالموازنة؟

- ما مدى اختبار العلاقة طويلة الاجل بين عجز الموازنة والاحتياطات الأجنبية؟

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تعالجه، حيث تعالج دور عجز الموازنة العامة وسعر الصرف وعرض النقد الواسع وأثرها في الاقتصاديات الربعية، لكون عرض النقد يتحرك من خلال الموازنة العامة وهذه خاصية الدول الربعية التي تمتاز بنسبة الإيرادات النفطية باجمالي ايرادات العامة والذي تحرك النفقات العامة وفي ضوء ذلك يتحدد عرض النقد، كما تظهر هذه الأهمية من خلال المكنة البارزة للاحتياطات الأجنبية كعامل وقائي لمواجهة الازمات الداخلية والخارجية للدول الربعية. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن إن لجوء الدول الربعية إلى البنوك المركزية بصورة دائمة ومستمرة لتمويل عجز الموازنة العامة دليل على ضعف السياسة المالية في تلك الدول والتأثير السلبي على ما تملكه هذه الدول من احتياطات أجنبية. وان هناك علاقة عكسية ومعنوية بين عجز الموازنة وكل من سعر الصرف وطردية مع عرض النقد الواسع والاحتياطات الأجنبية في الدول الربعية من خلال دراسة حالة الاقتصاد العراقي. هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى :

- الوقوف على مؤشرات العجز في الموازنة العامة للدول الربعية، وعلى اهم الاسباب المؤدية الى وجود العجز لدى هذه الدول من خلال دراسة حالة الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2020)

- قياس اثر عجز الموازنة العامة وسعر الصرف والسيولة المحلية على الاحتياطات الأجنبية في الدول الربعية من خلال دراسة حالة الاقتصاد العراقي.

- التحقق من صحة فرضية الدراسة من خلال قياس أثر عجز الموازنة العامة وسعر الصرف وعرض النقد على الاحتياطات الأجنبية للدول الربعية على اعتبار ان العراق انموذجاً لهذه الاقتصاديات.

- اختبار العلاقة طويلة الاجل ودراسة العلاقة السببية بين عجز الموازنة والاحتياطات الاجنبية.

مبررات اختيار الموضوع الدراسة: تعاني معظم الدول الربعية من عجز كبير في موازنتها العامة وقد تؤثر تلك العجزات على احتياطاتها من العملة الأجنبية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وربما قد تكون سياسية بحيث ازداد الدين العام الداخلي منه والخارجي، وتزايدت معه اعباء خدمة هذه الديون مما عزز من عجز الموازنة وبدأت احتياطات هذه الدول تستنزف، إضافة الى عدم استقرار سعر الصرف في هذه الاقتصاديات مما دعا الباحث للبحث في هذا المجال والوقوف على مدى تأثير عجز الموازنة العامة وسعر الصرف وعرض النقد في العراق للمدة (2004-2020).

منهجية الدراسة: من اجل تحقيق هدف الدراسة واثبات فرضيتها تم اعتماد أسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري منها، فضلاً عن أسلوب الكمي المعتمد على القياس الاقتصادي في الجانب التطبيقي من الدراسة وباستخدام برنامج (Eviews) الإصدار (10). وقد تم استخدام أسلوب فترات الإبطاء (ARDL) لتحقيق هدف الدراسة بعد تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع سنوية لكي تتماشى مع الأسلوب المستخدم (ARDL).

هيكلية الدراسة: لغرض تحقيق هدف الدراسة واثبات فرضيتها تم تقسيم الدراسة الى محورين رئيسيين تناول الأول الجانب النظري للدراسة، بينما خصص المحور الثاني للجانب التطبيقي من الدراسة.

مصادر البيانات: تم الحصول على البيانات من مصادرها الرئيسة وهي:

1- البنك الدولي-مؤشرات التنمية العالمية.

2- البنك المركزي العراقي-النشرة الإحصائية السنوية للمدة (2004-2020).

البعد الزمني والمكاني للدراسة:

1- يتمثل البعد الزمني بالمدة (2004-2020).

2- أما البعد المكاني فيتمثل بالعراق كحالة دراسة للدول الريفية.

2. المحور الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة

1.2: الموازنة العامة مفهومها وانواعها:

1.1.2: مفهوم الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة بانها الوثيقة التي من خلالها يمكن للدولة ان تحقق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي يتم ترجمة السياسة المالية للسنة المالية القادمة بشكل رقمي في اطار الخطة الاقتصادية العامة للدولة (العركوب، 1997، 12).

وتعرف الموازنة العامة بانها الخطة التي تخمن ايرادات الدولة ونفقاتها العامة خلال مدة معينة هي سنة، ويتم ذلك من خلال الاهداف التي ترسمها السلطة الاقتصادية في الدولة، لهذا فان الموازنة الحكومية ليست مجرد اداة محاسبية يتم من خلالها ايضاح ايرادات الدولة ونفقاتها، وانما هي الاداة التي من خلالها تحقق الدولة اهدافها، وهي على صلة وثيقة باقتصاد الدولة ومن اهم سماتها التوقع والاجازة. (الجنابي، 2009، 102).

كما تقدم في اعلاه يمكننا القول إن مفهوم الموازنة العامة هو خطة مالية تتضمن تقديراً واجازة لنفقات الدولة وايراداتها لمدة زمنية قادمة غالباً ما تكون سنة، وهي بذلك تخرج عن المفهوم التقليدي الذي ينص على ان الموازنة هي مجرد وثيقة محاسبية او بيان محاسبي يتضمن نفقات الدولة وايراداتها خلال مدة زمنية قادمة، ويكمن الفرق بين المفهوم الاول والثاني في الاختلاف بين الخطة المالية والبيان المحاسبي، اذ ان الثاني يعبر عن ارقام تقديرية صماء لا تعطي المسوغات او الحقائق او مصدر تلك الارقام.

2.1.2: انواع الموازنة العامة:

ان التطور الذي حدث في نظم الموازنة العامة بعد ان تحولت الى اداة من ادوات السياسة المالية التي من خلالها تستطيع الحكومات تحقيق الاهداف المطلوبة منها، ادى الى اتجاها العديد من البلدان حول العالم التي كانت تطبق (الموازنة التقليدية) موازنة البنود، الى تطوير وتغير هذه الموازنة واخذت بتطبيق انواع جديدة من الموازنات بما يتلاءم مع طموحاتها، ومن اهم هذه الانواع من الموازنات: (الموازنة التقليدية) (البنود) و موازنة البرامج والأداء و موازنة التخطيط والبرمجة و الموازنة الصفرية و الموازنة التعاقدية (التشاركية))

2.2: مفهوم عجز الموازنة العامة وانواعها:

1.1.2: مفهوم عجز الموازنة العامة:

يعد عجز الموازنة انعكاساً لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، وعرف صندوق النقد الدولي العجز الكلي بأنه المفهوم الذي يركز على اجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة، في حين حدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية أي انه ينحصر في الموازنة العامة الجارية، أما العجز الهيكلي يشير إلى حالة استمرار العجز المالي لسنوات متتالية بصورة مستمرة، والعجز المقصود (المنظم) يشير إلى سلسلة من الاجراءات التي تتخذها الحكومة عند تعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد اقتصادي ناتجة عن تدهور في حجم الطلب الفعال مما يدفع الحكومة إلى زيادة ائناق وتخفيض الضرائب فيتولد العجز المنظم، وصنف الاقتصاديون العجز المالي إلى عجز مؤقت وعجز قوة وعجز ضعف، فالأول يعني عدم توافق الإيرادات العامة مع النفقات العامة زمنياً، والعجز القوة ينجم عن المساعدات التي تقدمها الدولة إلى الدول الأخرى بصيغة اعانات اقتصادية واجتماعية لتحقيق اهداف معينة، اما عجز الضعف ينتج عن ضعف الادارة الحكومية وعدم قدرتها على تحقيق الإيرادات من جانب والاتفاق غير العقلاني من جانب اخر (سالم، 2003: 259).

هناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الموازنة منها ما هو متعلق بزيادة النفقات العامة ومنها ما هو متعلق بتراجع الإيرادات العامة : بعد ظهور الدولة المتدخلية أصبحت الدولة تتدخل في كل النواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فزيادة النشاط الاقتصادي للدولة تتزايد معه النفقات العامة، ومن أهم العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة معدل الاتفاق العام ما يلي:-

1.1.2.2: نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام.

2.1.2.2: زيادة الدعم السلمي والاتحادي، وزيادة الاتفاق العام على الاستهلاك.

3.1.2.2: زيادة نسبة النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية، تزايد معدلات العمالة الحكومية.

4.1.2.2: زيادة الاتفاق العسكري.

5.1.2.2: انتهاج سياسة التمويل بالعجز من أجل تمويل التنمية.

6.1.2.2: انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة.

2.2.2: أنواع عجز الموازنة العامة:

يقسم عجز الموازنة العامة إلى عدة أنواع هي كالتالي: -

- العجز الجاري: يتمثل العجز الجاري في صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالافتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة معنى آخر هو الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة للدولة.

- العجز الهيكلية: هو عجز دائم يستبعد أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحرافات أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل مردودا غير عادي وهو عجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ.

- العجز الكلي: يعمل مفهوم العجز الكلي (الشامل) على توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومية، جميع الكيانات الحكومية الأخرى كاليهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموعة نفقات الحكومة والقطاع العام بحيث أن العجز لا يمكن تغطيته بالافتراض جديد. إضافة إلى ذلك فإن هذا العجز يقدم صورة وافية لكل أنشطة الكيانات دون اقتصارها على الحكومة المركزية والتي لا تشكل إلا جزء منها (الاعسر، 2016، ص 248).

- العجز التشغيلي: وهو ذلك العجز الذي يأخذ بعين الاعتبار حالة التضخم، فهو ذلك العجز الذي يم منه الجزء الذي مثل متطلبات الافتراض الحكومي والقطاع العام مضمونا دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة الارتفاع في الأسعار.

3.2: مفهوم الاحتياطات الأجنبية وأهميتها و مخاطرها:

1.3.2: مفهوم الاحتياطات الأجنبية:

الاحتياطات الأجنبية هي "الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالحفاظ على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يُستند إليه في الافتراض الخارجي)" (صندوق النقد الدولي، 2013، ص 3)

يمكن إيجاز أهم عناصر تعريف الاحتياطات الأجنبية كالآتي:

تتسم بأنها رسمية، أي تحت تصرف سلطة الدولة وبذلك نستبعد ما في حوزة الأفراد من ذهب أو عملات أو الأرصدة من العملات الأجنبية التي تتعامل بها البنوك التجارية داخل الدولة.

كما نستبعد من نطاق الاحتياطات الأجنبية القروض المتوسطة والطويلة الأجل المقيدة والتي تحصل عليها الدولة لتمويل مشروعات معينة كالتقروض إذ ينتفي منها صفة السيطرة المباشرة لعدم قدرة الدولة على اللجوء إليها عند الحاجة.

أن مهمة الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد القومي هو مواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة التي يتعرض لها الاقتصاد سواء كانت في ميزان المدفوعات أو تغير في أسعار الصرف، كما تلعب هذه الإحتياطات دور مهم في تصنيف الجدارة الإئتمانية للاقتصاد على المستوى العالمي.

وان من العوامل المؤثرة في تنوع الاحتياطات نظام سعر الصرف، ونمط التجارة الخارجية للدولة، والتدفقات المالية العابرة للحدود، والدين الأجنبي وقد يشتد فعل تلك العوامل من المحريات الفعلية للعلاقات المالية الدولية، عندما تضع الحكومة أرصدها بالعملة الأجنبية على شكل ودائع في البنك المركزي لبلدها، وتدير مدفوعاتها الخارجية بتحويل حسابات وفي تلك الودائع، وأن التدفقات الاستثمارية الخارجية تكون عبر المصارف ومن ثم عبر حساباتها في البنك المركزي (صندوق النقد الدولي، 2021، ص 157-158).

2.3.2: أهمية الاحتياطات الأجنبية:

تشير الإحصاءات إلى أن احتياطات الصرف الأجنبي شهدت نموا كبيرا في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة التي تتميز باستقرار نسبي في احتياطات الصرف، في حين ارتفع نصيب الدول المتقدمة والنامية من الاحتياطات من 35.7% في العام 2000 لتصل إلى 59% في العام 2018 ويرجع السبب في ذلك إلى قيام العديد من الدول النامية بتغيير في سياساتها الاقتصادية، حيث تأخذ في الحسبان إدارة الاحتياطات وأهمية امتلاك مستوى أمثل من تلك الاحتياطات، ليصبح الاحتفاظ بحجم كافي من احتياطات الصرف الأجنبي أحد عناصر الثقة والأمان ضد الصدمات الخارجية والداخلية، هذا بالإضافة إلى دورها في توفير مناخ من

الاطمئنان للمستثمرين والحيلولة لمحلية دون تدهور سعر الصرف للعملة وتعتبر عمليه إدارة احتياطات الصرف الأجنبي من الأمور بالغة التعقيد، حيث ينعكس النجاح في إدارة هذه الاحتياطات في صورة زيادة الثقة في السياسات (صندوق النقد الدولي، 2021، 161). يرى صانعي السياسات الاقتصادية في الدول أن الاحتياطات الاجنبية في البنك المركزي وزيادتها بشكل مستمر يعطى انطباع بأن الاقتصاد يسير على نحو أفضل كما أن الاحتفاظ بتلك الاحتياطات يعتبر مفيداً في تحقيق الاتي: (عبدالمحمد، 2019: 599-603).

- اتاحه الفرصة للبنك المركزي للتدخل في سوق الصرف عند الضرورة خاصة في ظل أتباع الدولة لنظام الرقابة على الصرف.
- في ظل الأنظمة المالية المرتبطة بالدولار تحتاج البنوك المركزية إلى الاحتياطات لتقديم القروض للبنوك ذات الالتزامات العالية من الصرف الأجنبي.
- استخدام الحكومات للاحتياطات في الوفاء بالمعاملات اليومية.

3.3.2: مخاطر الاحتياطات الاجنبية

إن إدارة الاحتياطات الاجنبية تبحث عن العائد الاستثماري الأعلى ففي النهاية تجد نفسها مسؤولة عن إدارة المخاطر التي ترتبط بذلك العائد، وهنا يجب التفرقة بين نوعين من المخاطر الأول مخاطر خارجية تتعلق بالأسواق والثاني مخاطر داخلية تتعلق بنظام التشغيل. ومن أهم أنواع المخاطر الاحتياطات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية من خلال سعر الصرف واثار ذلك على احتياطات الأجنبية. والمخاطر الخارجية هي : (صندوق النقد الدولي، 2021: 189-188).

أ- المخاطر الخارجية المرتبطة بالأسواق: ويمكن تقسيم هذه المخاطر الى :

- مخاطر العملة : يتم استثمار قدر كبير من الاحتياطات في عملة أجنبية معينة توقعاً لحدوث تحسن في سعر صرف تلك العملة أو العملات المرتبطة بها، إلا أنه قد يحدث العكس وينتج عن ذلك خسائر مالية ومعنوية نظراً لفقد المصدقية .
- مخاطر الائتان : إقراض بعض البنوك من رصيد الاحتياطات الاجنبية والتي قد تعجز عن الوفاء في سدادها أو يتم استثمارها في أوراق مالية وسندات دون التحقق من الملائمة المالية للجهات المصدرة لتلك الأوراق.
- مخاطر أسعار الفائدة : ان استثمار جزء كبير من الاحتياطات في أدوات طويلة الأجل وتنتج أسعار الفائدة في السوق بعد ذلك إلى الارتفاع ولا تستطيع الإدارة سحب هذه الاستثمارات وإعادة توجيهها، او يتم استثمار جزء كبير بأدوات مالية مشتقة دون دراية أو خبرة بإدارة المشتقات المالية الأمر الذي يؤدي إلى خسائر عالية في حالة اتجاه السوق إلى الاتجاه المعاكس.
- مخاطر السيولة : يواجه الاقتصاد المحلي صدمات داخلية ينتج عنها حاجة إلى قدر عالي من السيولة من العملات الأجنبية في الوقت الذي تكون إدارة الاحتياطات قد قامت بإقراض دول أخرى أو مؤسسات أو تقوم بتقديم جزء من هذه الاحتياطات كضمان لقرض، أو اعتماد لجهة محلية وفي هذه الحالة تصبح هذه الأموال مجمدة لا يمكن التصرف فيها إلا بسداد هذا القرض.

ب- المخاطر الداخلية (مخاطر التشغيل): ويمكن تقسيم هذه المخاطر الى:

- ضعف إجراءات المراقبة أو انعدامها مما يؤدي إلى حالات الفساد والاحتيال والتواطؤ.
- اخطاء القيد المالي كأن يحدث تسجيل أصول على أنها احتياطات اجنبية على الرغم من كونها ليس لها صفة الأصول الاحتياطية .
- الخسائر المحتملة للدخل قد يحدث إعادة استثمار للأرصدة المتراكمة في حسابات المقاصة المفتوحة لدى البنوك الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر الأرباح كان من الممكن تحقيقها لو لم تترك دون المراقبة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويات المقاصة والتدفقات النقدية، ويمكن تلافي مجموعة المخاطر الداخلية من خلال الاعتماد على هيكل تنظيمي مبني على أسس احترافية يتمتع بقدر من التفويض لحدود المسؤوليات والسلطات، يفصل بين أطراف التنفيذ والمراقبة ويكون قائم على التقييم المستمر لأداء الأعمال، لكي يتسنى بالحكمة والشفافية، ولا يسمح بالتعامل مع أطراف غير مصرح لها بالتعامل تجنباً لأعمال الفساد. وتحقيق إدارة الاحتياطات لأهدافها نجد أنها تستطيع أن تساعد في دعم مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية فهي تعتبر جزء مهم من أجزاء الاقتصاد القومي التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الأخرى وتتأثر بها، كما أن هذه السياسات الاقتصادية يمكن أن تكون داعمة ومساندة لإدارة الاحتياطات ويمكن أن تكون عائقاً أمام تحقيق إدارة الاحتياطات لأهدافها.

4.2: الربيع مفهومه، وأنواعه

1.4.2: مفهوم الربيع:

بالرجوع الى معاجم اللغة لمعرفة معنى كلمة ربيع نجد ان أكثر المعاني مرتبطة بالزيادة والنمو ولكن للعمل في الارض، وقد درس ريكاردو الربيع في نظرية التوزيع باعتباره حصة الارض من الدخل كونها أحد عوامل الإنتاج، فالربيع حسب مفهوم ريكاردو هو الفرق بين قيمة انتاج الارض التي تتحدد على أساس نفقاتها في الاراضي

الاقبل خصوبة، وتكاليف الانتاج في الاراضي الخصبة، وبشكل العام أطلق ريكاردو على الربيع، بأنه كل اشكال الدخل التي مصدرها هبات الطبيعة (شقيير، 1986: 84)

وقد استخدم تعبير الاقتصاد الريعي و الدولة الربعية على نطاق واسع منذ السبعينات للتعريف بالدول النفطية، كما يعرف الربيع على أنه الدخل الذي تؤمنه ملكية مورد طبيعي ما كالأرض والمناجم والموارد البترولية المستخرجة من الارض، لكن ثمة تعريف أوسع لكلمة الربيع، وهو الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة، وقد يؤمن موقع جغرافي معين مداخل ريعية خارجية لبلد ما، ويحصل ذلك لتكون أراضيها ممرًا تجاريًا دوليًا كقناة السويس أو حين تكون ممرًا لأنابيب البترول، أو قد تكون منطقة سياحية، كذلك قد يكون الربيع ممثلًا بالمساعدات والهبات الدولية، وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم الربيع الى (عبد الله، 2002، موقع الحوار المتمدن الإلكتروني):

- 2.4.2: انواع الربيع:
- الربيع الطبيعي: ويمثل بالموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط.
 - الربيع الاستراتيجي: ويتحقق ذلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية، أو قد تكون كمنتجع سياحي.
 - الربيع التحويلي: ويشمل هذا الربيع ما تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين، فضلًا عن اشكال الدعم الاخرى.

ويميز الاقتصاديون بين الربح الرأسمالي وبين الربيع، فالأول وليد العمل والمبادرة والمخاطرة، في حين ان الثاني لا يفترض كل ذلك وبالتالي فلا يعد أصحاب الربيع مساهمين بشكل فعال في النشاط الاقتصادي، اما الانتقاد الآخر الذي يوجهه الاقتصاديون للاقتصاد الريعي، فهو يوفر مداخل للسكان من غير مشاركة في النشاط الإنتاجي وخلق الثروة، اذن هو نشاط اقتصادي غير انتاجي، وعليه تعد الدول النفطية دول ريعية من الطراز الاول كونها تحقق مداخلها من تصدير مورد طبيعي الى الاسواق الدولية، أي ان الربيع الذي تحصل عليه ذو مصدر خارجي، كما ان الدول الربعية هي التي تتولى مداخل النفط لتوزيعها مركزيا على السكان، وبالتالي فالاقتصاد الريعي اقتصاد ينشغل قسم ضئيل من سكانه بإنتاج الثروة، في حين تهتم غالبية الساحقة في توزيع الربيع واستخدامه، ويحكم الاقتصاديون على تجارب الدول النفطية على أساس المتدرة في مدى الاستفادة من الربيع النفطي لتطوير قاعدتها الانتاجية، وهو حكم سلبي في حالة معجزها عن تحقيق ذلك وبقائها معتمدة على الربيع النفطي في تحقيق مداخلها، ويمكن تقسيم دول العالم حسب درجة اعتمادها على الموارد الربعية الى الدول الربعية والدول شبه الربعية و الدول ذات الاقتصادات المنتجة.

3: الأستعراض المرجعي للدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من الركائز الأساسية التي تثرى أية دراسة علمية من أجل الأطلاق منها الى أفق أرحب، وتحاول هذه الدراسة الأستفادة من الدراسات السابقة لقياس و تحليل أثرعجز الموازنة على الاحتياطات الاجنبية في العراق، وفيها يلي أستعراض مرجعي لأهم الدراسات التي أجريت من قبل الباحثين في هذا المجال مع مراعاة التسلسل التاريخي لها من الأحدث فالأقدم.

1.3: الدراسات السابقة باللغة العربية:

1. دراسة محمد وبومدين وجمال (2021) تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر: دراسة اقتصادية باستخدام ARDL.

هدفت الدراسة الى قياس واختبار اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (الاتفاق العام والكتلة النقدية وسعر الصرف والتضخم) على احتياطات النقد الأجنبي من خلال دراسة الاقتصاد الجزائري، وتم استخدام عدة وسائل قياسية و إحصائية لتحقيق هذا هدف، حيث تم استخدام نموذج الفجوات الزمنية البطيئة (ARDL). وتوصل الباحثون في دراستهم الى وجود تأثير سلبي ومعنوي للكتلة النقدية وسعر الصرف والتضخم بينما كان للاتفاق العام أثر موجب ومعنوي على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

2- دراسة الحرير (2020) تحليل تأثير تراكم وكفاية الاحتياطات الأجنبية على عرض النقود في ليبيا.

هدفت الدراسة الى تحليل تأثير تراكم وكفاية الاحتياطات الأجنبية على عرض النقود من خلال دراسة الاقتصاد الليبي للمدة (1980-2018)، وتم استخدام عدة وسائل قياسية و إحصائية لتحقيق هذا هدف، وتم الاعتماد سببية كرانجر ونموذج (VAR) في تحليل العلاقة بين تراكم الاحتياطات الاجنبية وعرض النقود، وتوصلت الدراسة الى أن نسبة الاحتياطات الى العملة المصدرة وعرض النقد الواسع تفوق الحجم الأمثل في معظم سنوات الدراسة، واطهرت النتائج التقديرية وجود علاقة سببية تنجده من الاحتياطات الأجنبية الى عرض النقد أي ذات إتجاه واحد. أما نموذج (VAR) اظهر وجود علاقة بين الأحتياطات الأجنبية و عرض النقد في المدى القصير الا انها ضعيفة.

3- دراسة الجبوري، 2015 اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الأجنبي في العراق للمدة 2003-2013 باستخدام نموذج Johansen. هدفت الدراسة الى قياس وختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الأجنبي من خلال دراسة حالة العراق للمدة 2003-2013، وتم استخدام نموذج جوهانسن للتحليل وقياس بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين كل من الاحتياطي النقدي وعجز الموازنة للمدة 2003-2013. وذلك لما يعاينه الاقتصاد العراقي من عجز كبير في موازنته العامة وقد اثبت التحليل والتكامل المشترك لنموذج جوهانسن معنوية المعلمات وكذلك المعنوية الكلية للنموذج ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ اثبت التحليل ان هناك علاقة قصيرة وأخرى طويلة بين المتغيرات. وان هناك تأثير متبادل بين عجز الموازنة العامة والاحتياطي الأجنبي حسب اختبار كرانجر .

2.3: الدراسات السابقة باللغة الانكليزية:

1- دراسة كل من ANDRIYANI, MARWAN, ADNAN, MUIZZUDDIN (2020) Determinants of foreign exchange reserves: evidence from Indonesia

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر على احتياطات النقد الأجنبي في إندونيسيا. وقد أعتبروا كل من متغيرات الدين الخارجي وسعر الصرف والتضخم والصادرات عوامل تفسيرية بعد الرجوع إلى الدراسات السابقة والاستفادة منها في هذا المجال. وتم استخدام منهج الانحدار الذاتي الموزع على بيانات السلاسل الزمنية التي تم الحصول عليها من البنك المركزي الإندونيسي (BI) والمكتب المركزي للإحصاء (BPS) وصناديق النقد الدولي (IMF) من يناير 2016 إلى ديسمبر 2018. وأظهرت النتائج أن الديون الخارجية وأسعار الصرف والتضخم والصادرات تؤثر بشكل كبير ومعنوي على التقلب المتزامن لاحتياطات النقد الأجنبي في إندونيسيا، ولديون الخارجية تأثير معنوي وإيجابي على احتياطات النقد الأجنبي. أما سعر الصرف فله تأثيراً معنوياً وسلباً على احتياطات النقد الأجنبي في إندونيسيا. ومع ذلك، توضح النتائج التي توصلوا إليها أن التضخم لا يؤثر بشكل كبير على احتياطات النقد الأجنبي في إندونيسيا، وأن الصادرات لها تأثير معنوي وإيجابي على احتياطات النقد الأجنبي. ومن المتوقع أن تكون هذه الدراسة مفيدة لوضعي السياسات في إدارة الأحتياطات الأجنبية الخارجية، لذلك يمكن لاقتصاد إندونيسيا أن ينمو بشكل مستدام.

2- دراسة (Ali Mustafa Al-Qudah, Eyad Malkawi 2019) : (

The effect of monetary policy on foreign reserves

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي الممثلة في العرض النقدي الواسع، والصادرات، والواردات، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على احتياطات النقد الأجنبي في الأردن. استخدمت الدراسة البيانات ربع السنوية للفترة من الربع الأول من عام 1993 الى الربع الأول من عام 2019، وقد أجري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك، وطرق الانحدار المشترك DOLS، FMOLS، لاختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الاقتصاد الكلي و احتياطات النقد الأجنبي. كما بينت الدراسة أن متغيرات الاقتصاد الكلي الممثلة بعرض النقد بالمفهوم الواسع، الصادرات، لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على احتياطات النقد الأجنبي على المدى الطويل. في حين كان للاستيرادات تأثير سلبى ومعنوي على احتياطات النقد الأجنبي في الأردن على المدى الطويل. وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها ضرورة زيادة الصادرات من أجل زيادة ما بحوزة الاقتصاد الأردني من أحتياطات أجنبية .

3- دراسة (OMER ADEEB QASSIM SHANDI, 2018)

Measuring and analyzing the relationship between foreign reserves and some economic variables in Iraq for the period 2003-2017.

هدف الدراسة هو بيان العلاقة بين الأحتياطات الأجنبية باعتباره متغيراً تابعاً وكل من (سعر النفط، عجز الموازنة، والحساب الجاري) متغيرات مستقلة، ولقياس العلاقة بين الأحتياطات الأجنبية والمتغيرات المفسرة تم باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد اعتماداً على طريقة (OLS) وقد أظهرت النتائج معنوية الحد الثابت، سعر النفط، وعجز الميزانية عند مستوى (0.01) بينما لم تثبت معنوية للحساب الجاري كون القيمة الاحتمالية لهذا المتغير كانت تساوي (0.2531)، وهي أكبر من مستوى المعنوية عند المستويات الثلاث (1, 5% و 10%)، عليه سيتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة. كما أظهرت نتائج التقدير أن عجز الموازنة العامة له أثر سلبى على الأحتياطات الأجنبية خلال مدة الدراسة. وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) أن (93.4%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع سببها التغيرات في المتغيرات المفسرة، والنسبة الباقية سببها متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج ويمثلها المتغير العشوائي (μ). كما توصلت الدراسة الى أنعدام التنسيق بين سياسات البنك المركزي العراقي وسياسات الموازنة، وأن الموازنة تعاني من اختلال بنيوي في النفقات الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية، مما أضعف قاعدة الإنتاج، فضلاً عن اعتماد الموازنة على عوائد النفط وضعف مساهمة الإيرادات الأخرى في تمويلها. وأن زيادة الأحتياطات الأجنبية أو أخفائها يعتمد على وضع الموازنة وسعر برميل النفط.

4- دراسة (CHAUDHARY and SHABBIR, 2005)

MACROECONOMIC IMPACTS OF BUDGET DEFICIT ON PAKISTAN'S FOREIGN SECTOR.

الغرض من هذه الدراسة هو اختبار تأثير عجز الموازنة الحكومية على عرض النقود ومستوى الأسعار المحلية والناجح وميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية في باكستان للمدة 1999-1965 باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، إذ توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في عجز الميزانية الحكومية، التي تم تمويلها من خلال التوسع المفرط في الائتمان المحلي، أدت إلى زيادة المعروض من النقود على الطلب، وبالتالي أدت إلى تدفقات الاحتياطي الأجنبي إلى الخارج. للسيطرة على التقلبات الحادة في عرض النقود والأسعار والاحتياطيات، يجب على الحكومة تجنب تخفيض قيمة العملة في المدى القصير وتثبيت القيمة الخارجية لعملة. ومن أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، يجب أن تكون انعكاسات السياسات النقدية والمالية متنسقة. لتقليل عجز ميزان المدفوعات واستعادة الاستقرار، ينبغي للسلطات النقدية أن تتحكم في التوسع المفرط في الائتمان المحلي. هذا ممكن فقط عندما تقلل الحكومة من حجم عجز ميزانيتها.

أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة بأنها ركزت على اثر عجز الموازنة على الاحتياطيات الأجنبية في الدول الربعية ممثلة بالاقتصاد العراقي، كما انها تختلف من حيث المدة الزمنية، فضلاً عن عدد المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج باعتبارها تؤثر على الاحتياطي النقدي الأجنبي الى جانب عجز الموازنة العامة.

4. المحور الثاني: الاطار العلمي والتطبيقي للدراسة

1.4: توصيف متغيرات الدراسة:

لا يمكن ان يقتصر أثر عجز الموازنة العامة في الاحتياطيات الأجنبية على الجانب الوصفي فقط، بل لابد من قياس وتحليل اثر كل من عرض النقد الواسع وسعر الصرف وبيان ومدى وطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات والاحتياطيات الاجنبية خلال مدة الدراسة (2004-2020).

1.2.4: المتغير المعتمد الاحتياطيات الأجنبية والذي سوف يرمز له بالرمز (Y):

يمثل الاحتياطي النقدي الأجنبي ما يحتفظ به البنك المركزي من موجودات من العملات الأجنبية المختلفة، وتشمل السندات العالية التصنيف الائتماني، والدائع بالنقد الأجنبي، الذهب النقدي، الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. وقد تنامي حجم الاحتياطيات الأجنبية في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة مما أدى الى تزايد العوائد النفطية، وأستيعاب الطلب المتزايد على العملة الأجنبية. (الجوري، 2015: 175).

والجدول (1) يوضح تطور حجم الاحتياطيات النقدية ومعدلات نموها في العراق خلال المدة (2004-2020)، إذ يتبين منه أن حجم الاحتياطيات النقدية الأجنبية في العراق أخذ مساراً تصاعدياً من في العام 2004 الى العام 2013، باستثناء العام 2009 فقد أخفض حجم الاحتياطيات ليصل الى (44127.5) مليون دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً بسبب الأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري) في العام 2008 وأنعكاسها على الإيرادات النفطية التي تعد المصدر الرئيسي لتراكم الاحتياطيات الأجنبية. فقد ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية من (7824.1) مليون دولار في العام 2004 لتصل الى (76112.2) مليون دولار في العام 2013، ولعل السبب يعود الى ارتفاع حجم الصادرات وارتفاع حجم الإيرادات العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال تلك المدة مسجلة معدلات نمو موجبة. وقد شهدت السنوات من 2014 حتى نهاية مدة الدراسة انخفاضاً في حجم احتياطيات النقدية إذ أخفضت لتصل الى (62798.9) مليون دينار في العام 2014 بعد أن كانت تساوي (76112.2) مليون دولار في العام 2013، مسجلاً معدل نمو سالب بلغ (-17.49%)، والسبب في ذلك هو انخفاض أسعار النفط من جهة وارتفاع حجم الأنفاق العام خاصة النفقات العسكرية بسبب الحرب على الأرباب (داعش) من جهة أخرى، وتذبذب حجم الاحتياطيات بعد ذلك بين الارتفاع والانخفاض مسجلاً معدلات نمو سالبة في الأعوام (2015، و2016) بلغت (-18.90%، -17.56%) على التوالي، إلا أنه عاود الارتفاع مرة أخرى في الأعوام (2017، 2018، 2019) ليسجل معدلات نمو موجبة وصلت الى (8.53%، 33.31%، 4.12%) على التوالي، بينما سجل العام الأخير من الدراسة انخفاضاً ملحوظاً في حجم الاحتياطيات الأجنبية ليعود ويسجل معدل نمو سالب بلغ (-6.04%) بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض حجم الصادرات، مما أدى الى انخفاض الإيرادات العامة والتي تشكل الإيرادات النفطية أكثر من (90%) منها، فضلاً عن تفشي جائحة كورونا والتي ألتت بظلالها على الصادرات وعلى العوائد المتأتية منها. وبلغ متوسط حجم الاحتياطيات خلال المدة (47411.42) مليون دولار، بينما كان متوسط معدل النمو موجب ويساوي (16.81%).

الجدول (1) حجم الاحتياطيات الأجنبية النقدية ومعدلات نموها في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	الاحتياطي النقدي الأجنبي مليون دولار	معدل النمو %
2004	7824.1	-
2005	12104.1	54.70
2006	19931.9	64.67

57.02	31297.6	2007
59.56	49937.8	2008
11.64-	44127.5	2009
14.12	50357.0	2010
20.63	60744.4	2011
13.15	68733.4	2012
10.74	76112.2	2013
17.49-	62798.9	2014
18.90-	50930.9	2015
17.56-	41989.4	2016
8.53	45571.3	2017
33.31	60752.4	2018
6.04	63303.6	2019
4.12	59477.6	2020
61.81	47411.42	المتوسط

المصدر : من اعداد الباحث بالأعتماد على بيانات البنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية، سنوات مختلفة.

2.2.4: المتغيرات المستقلة:

1.2.2.4: عجز الموازنة والذي سوف يتم الإشارة اليه بالرمز (BG) :

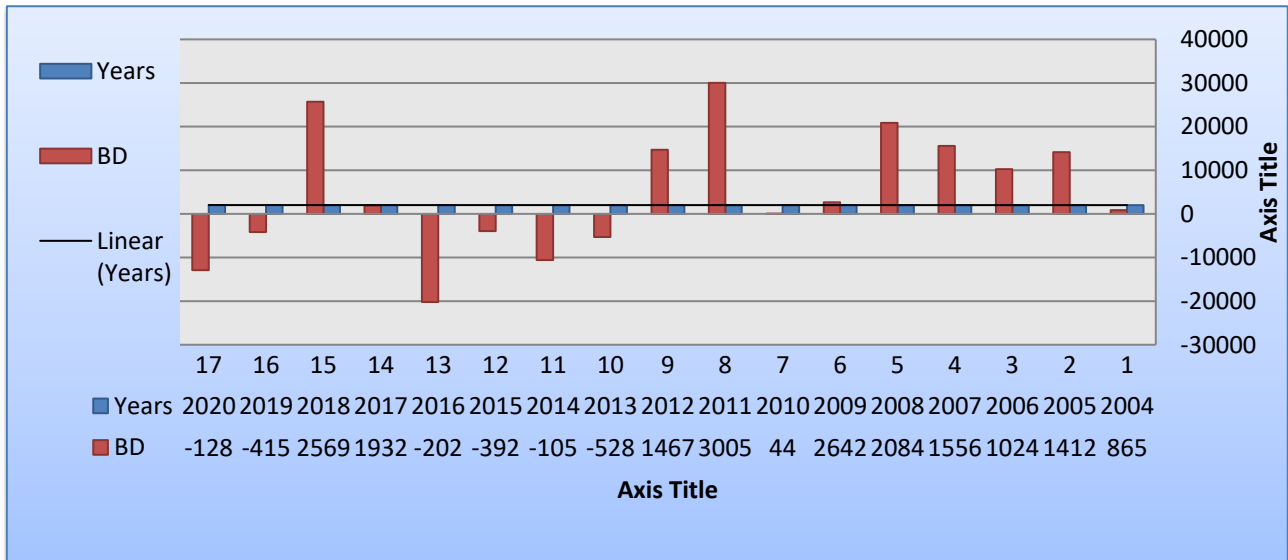
يفترض ان تكون علاقته عكسية على الاحتمالات الأجنبية، ومن الجدول (2) يتضح أن نسبة عجز او الفائض الى الناتج المحلي بين الأرتفاع والأخفاض خلال لمدة (2004-2013) نسبة (27.2%) في العام 2010 وهي اعلى نسبة خلال هذه المدة، في الوقت الذي كانت أدنى نسبة من قد سجلت في العام 2004، حيث بلغت (1.6%) خلال نفس المدة، وهي نتيجة طبيعية بسبب رفع العقوبات الاقتصادية عن الأقتصاد العراقي، وأرتفاع كمية النفط المصدرة وأرتفاع سعر النفط عالمياً، أما بخصوص العجز الى الناتج المحلي فقد سجلت نسبة العجز / الناتج المحلي نسباً سالبة تراوحت بين (-10.27%) في العام 2016 وهي أعلى نسبة سجلت خلال المدة (2013-2020) مقابل ادنى نسبة سجلت في العام 2018 بلغت (-1.58%)، ولعل السبب يعود الى الظروف السياسية والأمنية، والحرب على الارهاب مما أثقل جانب النفقات من الموازنة العامة، إضف الى ذلك أستمر أرتفاع ومو النفقات الأستهلاكية على حساب النفقات الأستثمارية التي كان من الممكن أن تحقق عوائد مستقبلية لو تم تنفيذها. بينما سجل في العام الأخير نسبة سالبة بلغت (-6.48%)، نتيجة لأخفاض أسعار النفط مما أنعكس سالباً على الأيرادات العامة والتي تشكل الأيرادات النفطية أكثر من (90%) من حجم الأيرادات العامة، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على النفقات العامة بالأرتفاع. ويبين الشكل (1) يتبين أن معظم الموازنات قد خططت بعجز بينما الواقع يشير الى التعكس إذ نفذت الموازنات بفائض وهذا أن دل على شيء فإن ما يدل على وضع وتخطيط الموازنات يتم بعيداً عن الواقع (بلحاوي وآخرون، 2021: 270).

الجدول (2) عجز الموازنة العامة في العراق بالدينار (2004-2020)

السنوات	فائض او عجز الموازنة	نسبة %
2004	865248	1.63
2005	14127715	19.21
2006	10248866	10.72
2007	15568219	13.97
2008	20848807	13.28
2009	2642328	2.02

27.2	44022000	2010
13.83	30049726	2011
5.77	14677648	2012
1.93-	5287480-	2013
3.97-	10573461-	2014
1.97-	3927262-	2015
10.27-	20216646-	2016
0.87	1932058	2017
9.56	25696645	2018
1.58-	4156528-	2019
6.48-	12882754-	2020

المصدر: البنك المركزي العراقي - دائرة الإحصاء والأبحاث - النشرة السنوية للمدة (2020-2004)



الشكل (1) الموازنة العامة في العراق ونسبتها الى الناتج المحلي الأجمالي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي - دائرة الإحصاء والأبحاث - النشرة السنوية للمدة (2020-2004).

2.2.2.4: عرض النقد الواسع والذي سوف يتم الإشارة اليه بالرمز (2X):

يوضح الجدول (3) تطور عرض النقد الواسع خلال مدة الدراسة. إذ ارتفع من (12254) مليار دينار في العام 2004 ليصل الى (21080) مليار دينار في العام 2020، محققاً معدل نمو موجب بلغ حوالي (43.6%)، وهو أعلى معدل نمو سجل خلال الفترة (2010-2004)، ثم واصل الارتفاع ليصل الى (60386) مليار دينار في العام 2010، وازيادة قدرها (39306) مليار دينار مقارنة بالعام 2006 ومحققاً معدل نمو موجب قدره (32.9%). وقد وصل عرض النقد الواسع الى (103440) مليار دينار في العام 2019 وهو أعلى مستوى وصل اليه عرض النقد خلال مدة الدراسة مسجلاً معدل نمو بلغ (8.5%)، ومحققاً زيادة بلغت (43054) مليار دينار مقارنة بنفي العام 2010.

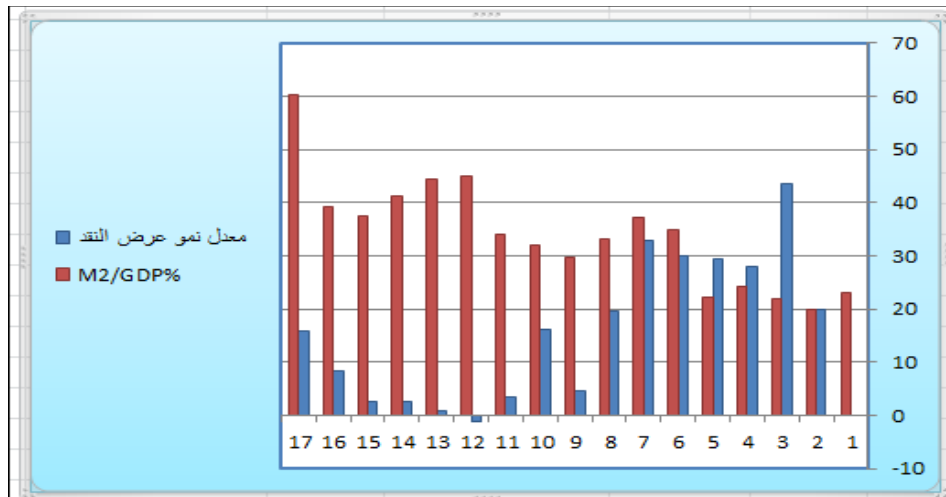
الجدول (3) تطور عرض النقد الواسع ومعدلات نموه في العراق للمدة (2020-2004) بالدينار

السنوات	عرض النقد الواسع	معدل النمو %
2004	12254	-
2005	14684	19.83

43.54	21.080	2006
27.87	26956	2007
29.54	34920	2008
30.120	54438	2009
32.90	60386	2010
19.53	72178	2011
4.56	75466	2012
16.18	87676	2013
3.48	90728	2014
1.25-	89595	2015
0.97	90466	2016
2.64	92857	2017
2.73	95391	2018
8.45	103440	2019
15.96	119730	2020
16.07	66661.47	المتوسط

المصدر: - البنك المركزي العراقي - دائرة الإحصاء والأبحاث - التقارير الاقتصادية السنوية (2004-2020)

كما سجل عرض النقود بالمفهوم الواسع هو الآخر نمواً بلغ (15.96%) قياساً بفي العام 2019.. ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى ارتفاع عرض النقود بالمفهوم الضيق. أي أن الزيادة في السيولة المحلية تعود الى نمو مكوناتها الأساسية وهما عرض النقود بمعناه الضيق إذ ارتفع بنسبة (19.1%) في العام 2020 وكما يوضحه الشكل (2)، والذي يعزى الى النمو في العملة خارج البنوك والودائع الجارية بنسبة (25.9%)، و(10.8%) على التوالي. كما يتضح نفسه أن عرض النقود 2M قد شكل نسبة (39.34%، 60.23%) من الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية في عامي (2019، 2020) على التوالي.



الشكل (2) معدل نمو عرض النقود الواسع ونسبته الى الناتج المحلي الأجمالي.

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (1)

3.2.2.4: سعر الصرف والذي سوف يتم الإشارة اليه بالرمز (EXC):

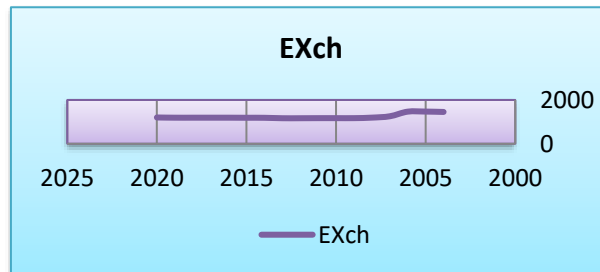
يعتقد ان سعر الصرف الموازي يمارس اثرأ سلبياً على الاحتياطات الأجنبية. وتشير بيانات الجدول (4) الى أن سعر صرف الدينار العراقي كان مرتفعاً بداية مدة الدراسة حيث سجل ما مقداره (1453) دينار للدولار الأمريكي الواحد، إلا أنه بدأ بعد ذلك يرتفع حتى وصل الى (1166) دينار مقابل الدولار الأمريكي في العام

2013. وانخفض الى (1186، 1187) عاىي (2014، 2015)، لكننه عاود ارتفاع ليصل الى (1190) دينار للدولار الأمريكى الواحد في الأعوام التالية حتى السنة الأخيرة من مدة الدراسة حيث سجل ارتفاعاً طفيفاً إذ وصل الى (1200) دينار للدولار.

الجدول (4) تطور سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2020)

السنوات	سعر الصرف
2004	1453
2005	1469
2006	1467
2007	1255
2008	1193
2009	1170
2010	1170
2011	1170
2012	1166
2013	166
2014	1186
2015	1187
2016	1190
2017	1190
2018	1190
2019	1190
2020	1200
المتوسط	1236

المصدر : من اعداد الباحث بالأعتاد على بيانات البنك المركزي العراقي – النشرة الأحصائية السنوية – سنوات مختلفة أي انه أصبح أكثر أستقراراً وكما موض في الشكل (3)، وذلك يعود الى دور السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي من أجل المحافظة على أستقراره، ومن بين السياسات التي اتبعها البنك المركزي هي إنهاء العمل من نظام الصرف الثابت والتحول نحو نظام الصرف المعوم المدار، والذي يتحدد بموجبه سعر صرف الدينار العراقي وفقاً لآلية العرض والطلب وتحت رقابة مباشرة من قبل البنك المركزي العراقي. (داغر، معارج، 2014، 9).



الشكل (3) الأستقرار النسبي لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2020)

المصدر: من اعداد الباحث بالأعتاد على بيانات الملحق (1)

2.4: قياس وتحليل اثر عجز الموازنة وسعر الصرف وعرض النقد الواسع على الاحتميات الأجنبية في العراق للمدة (2004-2020):

1.2.4: التحليل الوصفي للمتغيرات للدراسة:

يعتمد التحليل الوصفي للمتغيرات على دراسة بعض المؤشرات الإحصائية كالمتوسط، الوسيط، المنوال، الانحراف المعياري، معامل التفلطح ومعامل التناظر. والجدول (5) يوضح النتائج الخاصة بهذه المؤشرات، وقد أظهرت النتائج أن القيمة العظمى للأختياطي الأجنبي كانت قد بلغت (76112.20) مليون دولار، والقيمة الدنيا كانت تساوي (7824.100) مليون دولار، في حين كانت قيمة المتوسط تساوي (48046.52)، بينما بلغ الانحراف المعياري (18170.48)، وكانت احتمالية التوزيع الطبيعي $Jarque-Bera = 1.56 < 0.05$ ، أي أن المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

الجدول (5) التحليل الوصفي للمتغيرات

	R	BG	EXC	M2
Mean	48046.52	787826.9	1231.827	55579.33
Median	49937.80	834094.5	1190.000	65677.80
Maximum	76112.20	2594808.	1469.000	99921.90
Minimum	7824.100	-1073563.	1166.000	8433.900
Std. Dev.	18170.48	960278.8	102.5353	27501.99
Skewness	-0.757430	-0.073696	1.669641	-0.459442
Kurtosis	2.709980	2.405697	4.027779	1.807993
Jarque-Bera	6.442884	1.015411	33.06100	6.134998
Probability	0.039897	0.601875	0.000000	0.046537
Sum Sq. Dev.	2.11E+10	5.90E+13	672862.7	4.84E+10
Observations	65	65	65	65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10)

2.2.4: اختبار الأستقرارية السلاسل الزمنية:

قبل تقدير النموذج لا بد من معرفة مدى أستقرارية السلسلة الزمنية لتجنب ظهور مشكلة الأندثار الزائف، ومن المؤشرات التي تدل على وجود الأندثار الزائف هو ارتفاع قيمة معامل التحديد ($2R$)، وزيادة المعنوية الأحصائية للمعاملات المقدرة (t) و (f) بدرجة كبيرة مع ظهور أرتباط ذاتي يظهر في قيمة ($D-W$). وعلى الرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بين المتغيرات فإن شرط الأستقرارية يعد أساساً لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية. ومن أكثر الطرق أستخدماً لمعالجة البيانات وجعلها مستقرة هي اخذ الفروق الأولى لهذه البيانات، إذ أنه في معظم الحالات تكون السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى، وفي حال كونها مستقرة نستطيع الحصول على تقديرات حقيقية ومتحاسة لمعلم الدلالة المقدرة، وبالتالي يمكننا إجراء الأختبارات التكاملية. ومن شروط الأستقرارية ما يأتي: (Gujarati, 2003, 797)

1. إذا كان المتوسط ثابت $E[Y_t] = \mu$

2. إذا كان التباين ثابت $2[\text{var}(Y_t) = E[(Y_t - \mu)^2]]$

3. أن يكون التغير يساوي صفر أو لا يختلف أختلافاً معنوياً عن الصفر.

ثابت $\text{Cov}[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = r$

وعند تحقيق هذه الشروط تكون السلسلة الزمنية للمتغير Y_t مستقرة .

3.2.4: اختبار جذر الوحدة:

تعاني معظم المتغيرات الإقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، وغيره من المتغيرات الإقتصادية الكلية بعدم الأستقرار (Chowdhury, M., et al 76, 2014)، وفي حال عدم إستقرارها فإن الإندثار الذي نحصل عليه هو إندثار زائف (Newbold & Granger) (Spurious Regression, 1974: 1). وسيتم كخطوة أولى إجراء إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة، لفحص أستقرار السلاسل الزمنية قبل القيام بعملية تقدير النموذج المستخدم. إذ من الممكن أن تكون بيانات السلاسل الزمنية ذات جذر وحدة أي غير مستقرة عند المستوى (Makun, K., 2018: 3). ويمكن القول أن السلسلة الزمنية للمتغير (Y_t) مستقرة عبر الزمن إذا كان المتوسط والتباين ثابتين عبر الزمن، وتعتمد قيمة التباين بين فترتين زمنيتين على المسافة (الفجوة الزمنية) بين الفترتين الزمنيتين وليس على الوقت الفعلي الذي يتم فيه حساب التباين (Gujarati, 1995: 53). وهناك عدة طرق يمكن أستخدمها لهذا الغرض، إلا أن أكثرها شيوعاً. وإستخداماً هو إختبار جذر الوحدة (unit root test) لديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller test) (ADF)، والذي سيتم إستخدمه في هذه الدراسة. وأختبار فيليبس بيرون Phillips Perron

Augmented Ducky test ((PP)). وسوف تتم عملية تقدير النموذج بالاعتماد على برمجية الاقتصاد القياسي (10E-Views). والجدول (6) يبين نتائج تقدير اختبار Augmented Ducky -Fuller، ومنه نجد أن جميع متغيرات الدراسة طبقاً لاختبار (ADF) كانت غير مستقرة عند المستوى. إلا أنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أو الرتبة الأولى I(1). إذ إن القيم المطلقة المحتمسبة كانت أكبر من القيمة المطلقة الحرجة لقيم (MacKinnon, 1990) وأن قيم (Prob) أقل من (5%). وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع في الأجل الطويل كما تظهر نتائج الجدول (6) عدم وجود متغيرات متكاملة عند الرتبة (I) (2)، وهذا مهم أيضاً لأجراء تحليل التكامل المشترك في الأجل الطويل (Makun, K, 2018: 4). وعليه تم الاعتماد على منهجية (Autoregressive Distributed Lag and Bound Test) في تقدير النموذج.

الجدول (6) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)

Variables		Level			difference 1 st		
		Intercept	Trend& Intercept	None	Intercept	Trend& Intercept	None
Prob.5%	R	0.1518	0.3976	0.8447	0.0013	0.0020	0.0062
	BG	0.0792	0.1163	0.8086	0.0028	0.0122	0.0001
	EXC	0.2367	0.7366	0.2226	0.0242	0.0369	0.0024
	M2	0.8540	0.7908	0.9965	0.0355	0.0019	0.0258

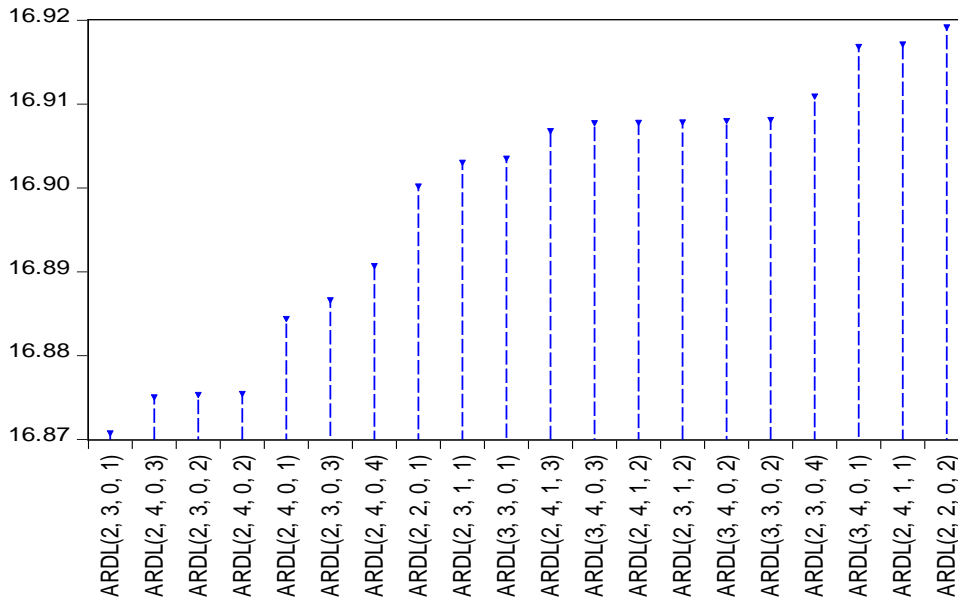
المصدر : من اعداد الباحث أعتاداً على مخرجات برنامج (Eviews10)

5: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة :

1.5: تحديد فترة الإبطاء لنموذج (ARDL)

بما أن متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول فيمكن إجراء اختبار الحدود لنموذج (ARDL). ولكن قبل ذلك يجب تحديد فترة الإبطاء لكل متغير، والشكل (4) يبين فترة الأبطاء المثلى. إذ يتبين منه أن النموذج الأمثل للتقدير هو الذي يحتوي على اقل قيمة لمعيار (scharz) الذي يتناسب مع نموذج ARDAL (2,3,0,1).

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل (4) اختيار النموذج الأمثل (فترة الإبطاء)

المصدر : من اعداد الباحث أعتاداً على مخرجات برنامج (Eviews10)

2.5 نتائج تطبيق نموذج (ARDL)

بعد إجراء اختبار جذر تم تقسيم بيانات الدراسة إلى بيانات ربع سنوية وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (10EViews) لكي تتماشى مع منهجية (ARDL)، بعد إجراء اختبار (ARDL) أظهرت التقديرات النتائج الموضحة في الجدول (7) ومنه تبين أن الاختبارات الإحصائية تشير إلى الجدوى النسبية للنموذج المقدر من خلال قيمة معامل التحديد (2R) والبالغة حوالي (96%)، أي أن (96%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الاحتياطات الأجنبية) سببها التغير في المتغيرات المستقلة، وأن (7%) من التغيرات تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر تعود للمشاكل والأخطاء الإحصائية عند تقدير النموذج وتمثلها قيمة المتغير العشوائي (μ). وتشير قيمة (F) المحتسبة إلى جودة النموذج ككل إذ بلغت (85.6) وبمستوى معنوية أقل من (5%). كما أشارت النتائج إلى أن إحصائية (Durbin-Watson stat) كانت قد بلغت (2.137347) وهي قيمة قريبة من (2)، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء التقدير. (** أنظر الملحق (2)

الجدول (7) نتائج اختبار ARDL

R-squared	Adjusted R-Squared	F-statistic	Prob(F-statistic)	Durbin-Watson stat
0.966392	0.946058	1713.416	0.000000	2.137347

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 10 E-Views

3.5: اختبار التكامل المشترك - اختبار الحدود (Bound Test).

يوضح الجدول (8) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة (اختبار الحدود) في ظل منهجية (ARDL)، إذ يتضح منه أن قيمة احتمالية (F-test) المحتسبة بلغت (1713.416) وهي أكبر من الحد الأعلى والأدنى عند جميع المستويات (2%، 7%، 10%). وعليه سوف نرفض فرضية العدم التي تنص (على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة)، ونقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة)، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة.

الجدول (8) اختبار الحدود (F-Bound Test) للتكامل المشترك

Dependent Variable: R				
Method: ARDL				
Date: 02/27/22 Time: 23:36				
Sample (adjusted): 4 65				
Included observations: 62 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): BG M2 EXC				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 500				
Selected Model: ARDL(2, 3, 1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
R(-1)	1.383716	0.103339	13.39001	0.0000
R(-2)	-0.589358	0.084142	-7.004329	0.0000
BG	-0.002530	0.000624	4.056799	0.0002
BG(-1)	-0.002431	0.001113	-2.183539	0.0335
BG(-2)	0.000469	0.001143	0.410548	0.6831
BG(-3)	0.001338	0.000724	1.848372	0.0702

M2	0.332160	0.114122	2.910561	0.0053
M2(-1)	-0.251718	0.106606	-2.361187	0.0220
EXC	-10.76971	3.081459	-3.495003	0.0010
C	16958.95	4520.626	3.751461	0.0004
R-squared	0.966392	Mean dependent var		49941.00
Adjusted R-squared	0.946058	S.D. dependent var		16350.21
S.E. of regression	1026.608	Akaike info criterion		16.85260
Sum squared resid	54804067	Schwarz criterion		17.19568
Log likelihood	-512.4305	Hannan-Quinn criter.		16.98730
F-statistic	1713.416	Durbin-Watson stat		2.137347
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحث بالأخذ على بيانات البحث الملحق (3) ومخرجات برنامج (10Eviews)

4.5: تحليل العلاقة طويلة الاجل:

ان تفسير نتائج العلاقة في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في العراق خلال المدة (2004-2020). وكانت نتائج لتقدير كما في الجدول (9) إذ تشير النتائج الى التأثير السلبي والمعنوي لعجز الموازنة العامة (BG) على الاحتياطي الأجنبي في المدى الطويل، وأن كانت قيمة المعلمة الخاصة بعجز الموازنة ضعيفة حيث بلغت (0.009271)، إلا أن النتائج تشير الى أن انخفاض العجز في الموازنة العامة العراقية يمكن أن يزيد الاحتياطي الأجنبي في حال عدم توفر بدائل لدى الحكومة لتمويل أو تغطية عجز الموازنة العامة، حيث يمكنها اللجوء الى البنك المركزي و الافتراض منه إذا توفرت لديه الاحتياطات الكافية بحيث لا يؤثر ذلك على مسيرة سياسة النقدية وأهدافه. اما بالنسبة للمتغير الثاني سعر الصرف (EXC) أظهرت النتائج أن سعر الصرف الذي يعد من المتغيرات المهمة والمؤثرة في حجم الاحتياطات الأجنبية، كانت سالبة ومعنوية حيث بلغت (-52.37118)، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف سيعمل على تخفيض حجم الاحتياطات الأجنبية، أي أن العلاقة عكسية بين سعر الصرف والمتغير التابع وهو ما يتفق مع توقعات النظرية الاقتصادية إذ ترى النظرية الاقتصادية أنه كلما انخفضت مرونة سعر الصرف يزداد طلب الدولة على الاحتياطات، وباعتبار العراق من الدول التي تتبع نظام التعويم المدار، وبالتالي فهو يجوز الاحتياطات كأمين ذاتي ضد تقلبات قيمة الدينار العراقي وما يمكن أن يتعرض له من أزمات مالية ناتجة عن مخاطر تقلبات قيمة العملة والمضاربة أي أن البلد يقوم بمحاكاة الاحتياطات لغرض وقائي. كما أن سعر الصرف في العراق مقوم بأعلى من قيمته الحقيقية والدليل على ذلك التخفيضات التي أجريت للدينار العراقي في منتصف العام 2020 والذي من خلاله ارتفع الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي. كما أظهرت نتائج الأجل الطويل أن للكتلة النقدية عرض النقد المفهوم الواسع المشار اليه ب(2M)، له أثر ضعيف حيث بلغت (0.391178)، وهو كما يتفق بان زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد العراقي ليس بسبب طباعة النقود وانما السبب تغطية عجز الموازنة عبر اصدار سندات الحكومية من خلال البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة. وأن العلاقة العكسية بين الكتلة النقدية والاحتياطات الأجنبية تعني أن زيادة عرض النقد الواسع سوف تخفض الاحتياطي الأجنبي.

الجدول (9) المقدرات طويلة الاجل لمودج (ARDL)

ARDL Long Run Form and Bounds Test	
Dependent Variable: D(R)	
Selected Model: ARDL(2, 3, 1, 0)	
Case 2: Restricted Constant and No Trend	
Date: 02/27/22 Time: 23:46	
Sample: 1 68	
Included observations: 62	

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16958.95	4520.626	3.751461	0.0004
R(-1)*	-0.205642	0.038237	-5.378074	0.0000
BG(-1)	-0.001906	0.000425	4.486923	0.0000
M2(-1)	0.080443	0.018390	4.374343	0.0001
EXC**	-10.76971	3.081459	-3.495003	0.0010
D(R(-1))	0.589358	0.084142	7.004329	0.0000
D(BG)	0.002530	0.000624	4.056799	0.0002
D(BG(-1))	-0.001807	0.000710	-2.546235	0.0139
D(BG(-2))	-0.001338	0.000724	-1.848372	0.0702
D(M2)	0.332160	0.114122	2.910561	0.0053
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BG	0.009271	0.001031	8.992722	0.0000
M2	0.391178	0.040409	9.680444	0.0000
EXC	-52.37118	11.15578	-4.694532	0.0000
C	82468.35	15976.94	5.161711	0.0000
$EC = R - (0.0093 * BG + 0.3912 * M2 - 52.3712 * EXC + 82468.3455)$				

المصدر: اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (10E-Views).

5.5 تقدير العلاقة القصيرة الاجل ومعامل تصحيح الخطأ:

بعد إجراء اختبار الحدود Bounds test، والتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل أصبح من الضروري معرفة فيما إذا كان هناك إمكانية لتصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل عن طريق دراسة معلمة تصحيح الخطأ. بين الجدول (10) نتائج ديناميكية العلاقة في الأجل القصير بين الاحتماليات الأجنبية (المتغير التابع) والمتغيرات المفسرة في العراق خلال المدة (2004-2020)، حيث يتضح من نتائج عملية التقدير أن معامل تصحيح الخطأ بفترة ابطاء واحدة $\{CointEq(1)-\}$ ذو إشارة سالبة ومعنوي، وهذا يعد أهم معامل في نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في نموذج (ARDL). ويشير معامل تصحيح الخطأ إلى الانحراف عن التوازن في الأجل الطويل. وفي حال كونه سالب ومعنوي فإن ذلك يؤكد على وجود علاقة مستقرة بين المتغير التابع (الاحتمالي الأجنبي) والمتغيرات المفسرة في الأجل الطويل،

ويمثل معامل تصحيح الخطأ سرعة التعديل في الفترة الحالية للعودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل (Alam, 2012: 371-388). وكانت قيمة معلمة تصحيح الخطأ قد بلغت (-0.535943)، وبمستوى معنوية (Prob=0.0000). أي أن سرعة التصحيح أو التعديل تساوي (0.21) في الفصل الواحد، أي ما يساوي (4.5) سنة للوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل.

نستنتج من ذلك أن هناك آلية لتصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل بمعامل (-0.21) وهو عبارة عن النسبة المتوية من أخطاء الأجل القصير الممكن تصحيحها في الأجل الطويل في وحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل. كما توضح نتائج التقدير قصير الأجل بأن الفرق الأول لعجز الموازنة العامة (D(BG) له أثر سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 5% على الأخطائي الأجنبي، إذ أن عجز الموازنة الحكومية له تأثيراً كبيراً على المعروض النقدي. تشير هذه النتائج إلى أنه من أجل الحد من التضخم وعجز ميزان المدفوعات، هناك حاجة لإدارة السياسات النقدية والمالية وسياسات أسعار الصرف في وقت واحد.

الجدول (10) المقدرات قصيرة الاجل ومعامل تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.386169	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج برنامج (10E-Views)

أما المعروض النقدي (2M) فإن له تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية على الاحتياطيات الأجنبية، وهو ما يتماشى مع الحجة النظرية لهج MABP. وهذا يعني أن السياسات النقدية التوسعية، التي يطبقها البنك المركزي ستؤدي إلى خسائر في الاحتياطيات الأجنبية، أي تؤدي إلى تفاق ميزان المدفوعات، إذا لم تتم تلبية الزيادة في المعروض النقدي من خلال زيادة متساوية في الطلب على النقود. (MANJA, L. P 138, 2020) :6.5 الاختبارات:

لتشخيص واختبار جودة النموذج، والتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية يمكننا استخدام عدد من الاختبارات منها :

1.6.5: اختبار الارتباط التسلسلي: **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** .

يبين الجدول (11) خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (rob.F) (0.7509)، إضافة القيمة الاحتمالية (Prob. Chai Square) والتي كانت تساوي (0.7024)، وكلاهما غير معنوي عند مستوى معنوية 5%. عليه سوف يتم رفض الفرضية البديلة والقائلة بوجود ارتباط تسلسلي، وقبول فرضية عدم، أي استقلال لقيم عن بعضها البعض.

الجدول (11) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.288138	Prob. F(2,50)	0.7509
Obs*R-squared	0.706440	Prob. Chi-Square(2)	0.7024

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (10E-Views)

2.6.5: اختبار مشكلة اختلاف التباين (**Heteroskedasticity Test: ARCH**)

تشير نتائج اختبار اختلاف التباين (ARCH) والموضحة في الجدول (12) إلى عدم معنوية الفرضية البديلة (وجود مشكلة اختلاف التباين) عند مستوى معنوية 5%، عليه سيتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية عدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين. إذ كانت قيم (rob. F) أكبر من 5% وتساوي (0.0672)، وكذلك الحال مع القيمة الاحتمالية (Prob. Chai Square)، إذ كانت هي الأخرى أكبر من مستوى معنوية 5%، وتساوي (0.0654).

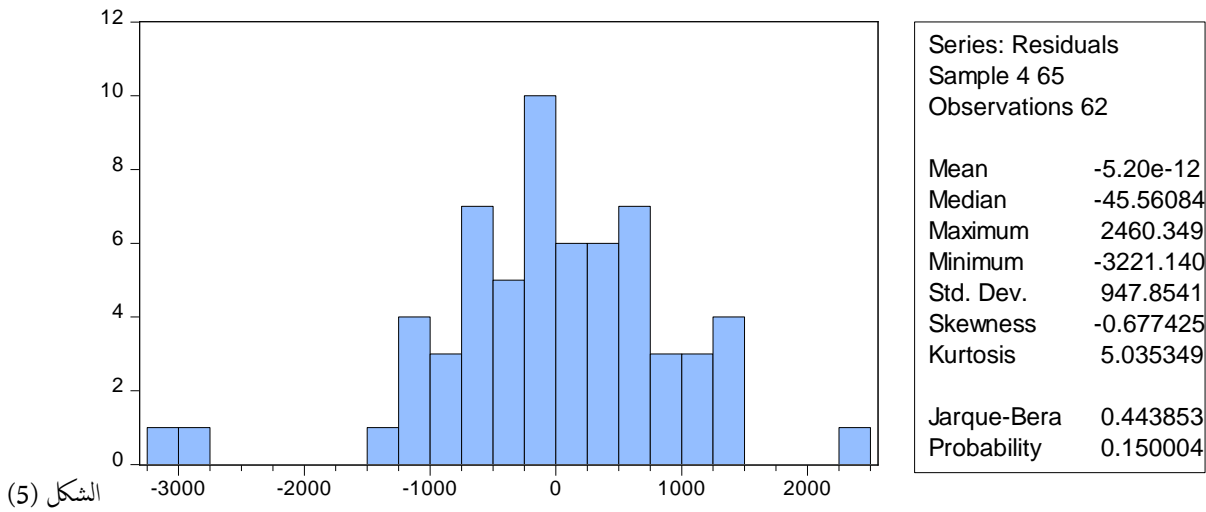
الجدول (12) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.476853	Prob. F(1,59)	0.0672
Obs*R-squared	3.394666	Prob. Chi-Square(1)	0.0654

المصدر : من اعداد الباحث أعتاداً على مخرجات برنامج (10E-Views)

3.6.5: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

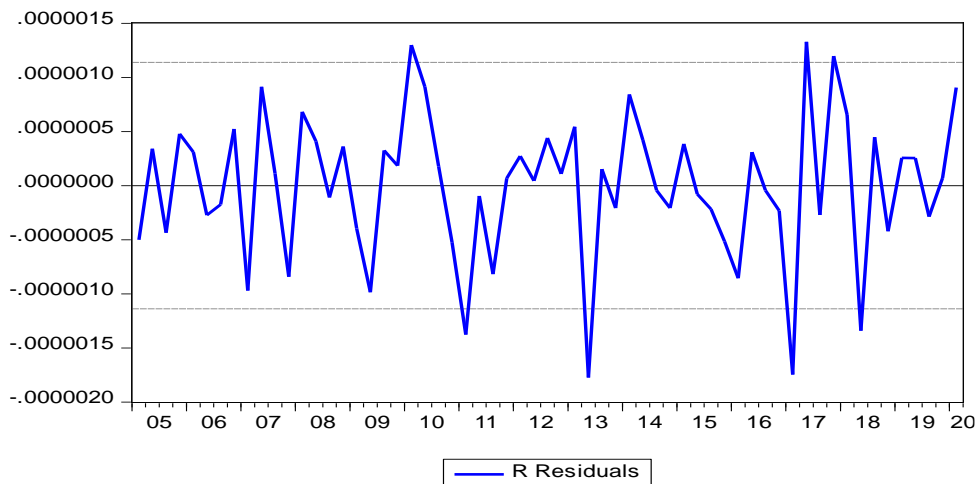
يعتمد اختبار التوزيع الطبيعي على دراسة معامل التناظر ومعامل التفلطح بالإضافة إلى احتمالية JARQUE-BERA. ويوضح الشكل (5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي. إذ يتضح منه أن قيمة معامل التفلطح (skewness = -0.677425) وهي قريبة من الصفر، كما أن قيمة معامل التناظر (5.035349) = Kurtosis) وهي قريبة من (5)، فضلاً عن قيمة احتمالية (0.150004 = prob jarque-bera > 0.05)، وهي أكبر من 5%، ومنه نستنتج أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.



الشكل (5) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج

المصدر : من اعداد الباحث أعتاداً على مخرجات برنامج (10E-Views)

كما يبين الشكل (6) أن البواقي (Residuals) (حد الخطأ) كانت ساكنة عند المستوى $I(0)$ ، حيث تؤثر إلى تذبذبها حول متوسطها الصفري، مما يعني إمكانية وجود آلية تضمن تحقيق التوازن طويل الأجل من خلال ديناميكية تصحيح الخطأ (ECM). أي إمكانية أن تؤثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع (الأحتمالي الأجنبي R) في الأجل الطويل.

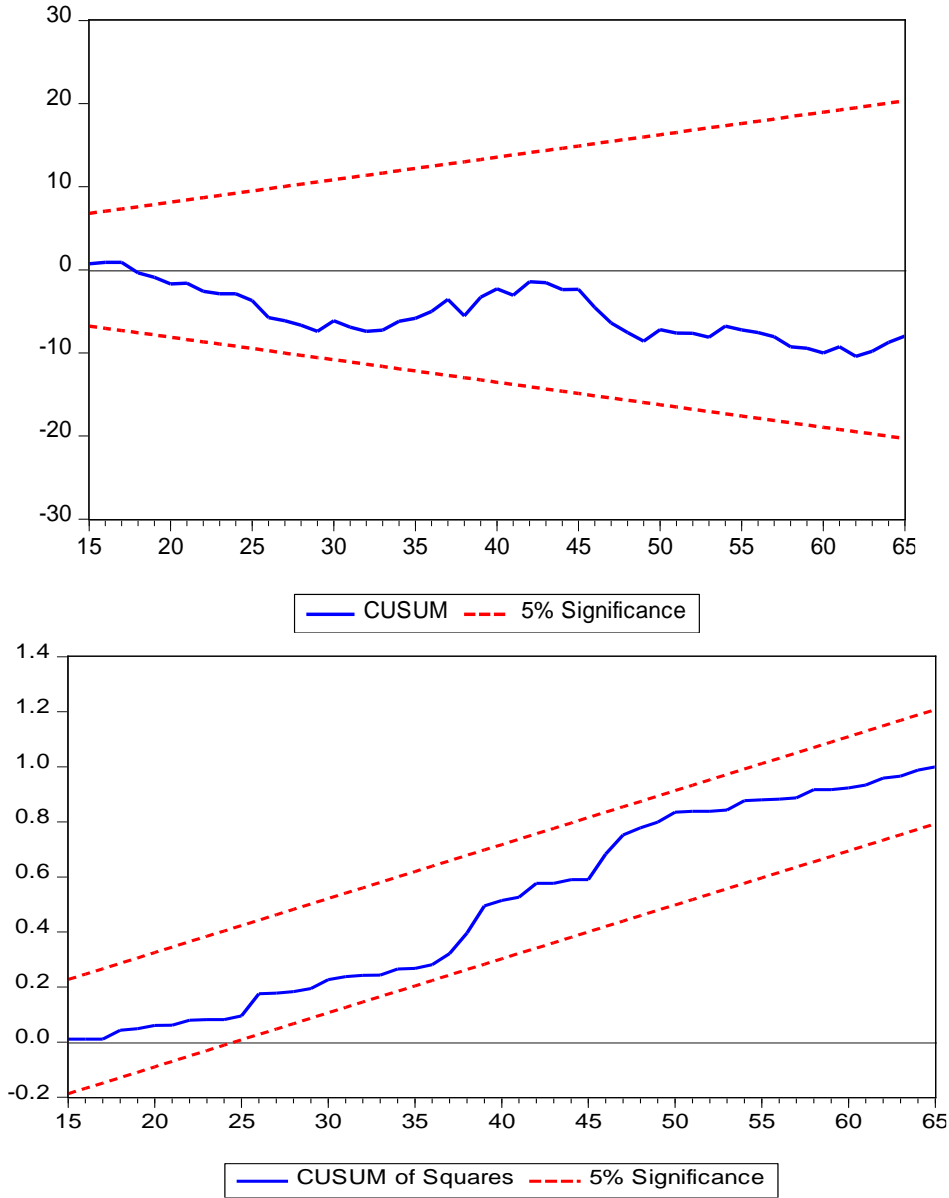


الشكل (6) اختبار البواقي (حد الخطأ)

المصدر: من اعداد الباحث أعتاداً على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج (Eviews 10)

4.6.5: سكون نموذج ARDL المقدر:

يستخدم المجموع التراكمي للبواقي (recursive residuals cumulative sum of the CUSUM Test)، من أجل التحقق من سكون النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5%، ومن خلال فرضية العدم يتضح أن معاملات النموذج ساكنة وتتقلب حول الوسط الصفري (المنحنى ذو اللون الأزرق)، ووقوعها بين الحديين الحرجين مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع (الأحتماليات الأجنبية). ويوضح الشكلين (CUSUM) و (CUSUMSQ) ضمن الشكل المرقم (7)، أن منحنى الأخطاء يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي أن الخطئين المقدريين يتقلبان حول القيمة الصفرية داخل الحديين الحرجين الأعلى والأدنى، وبالتالي تكون تقديرات النموذج مستقرة.



الشكل (7) اختبار التوزيع الهيكلي للمعالم

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج (Eviews 10)

5.6.5: اختبار Harvey

أثبت هذا الاختبار فرضية تجانس الأخطاء إذ أن احتمال إحصائية Harvey أكبر من 5%، فهي تساوي (0.0605). وهو ما يشير اليه الجدول (13)

أدناه

الجدول (13) اختبار Harvey

Heteroskedasticity Test: Harvey	
--	--

Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.980891	Prob. F(9,52)	0.0605
Obs*R-squared	15.82942	Prob. Chi-Square(9)	0.0705
Scaled explained SS	11.97840	Prob. Chi-Square(9)	0.2145

المصدر : من اعداد الباحث بلأعتاد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

6.6.5: أختبار " Ramsey RESET "

يمكن معرفة مدى ملائمة وتصميم النموذج من حيث الشكل الدالي بالاعتماد على اختبار Ramsey RESET، إذ يبين الجدول (14) أن إحصائية هذا الأختبار أكبر من الاحتمال 5%، حيث بلغت $(0.05 < 0.9242 = F\text{-Prob})$ ، عليه سيتم قبول فرضية صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

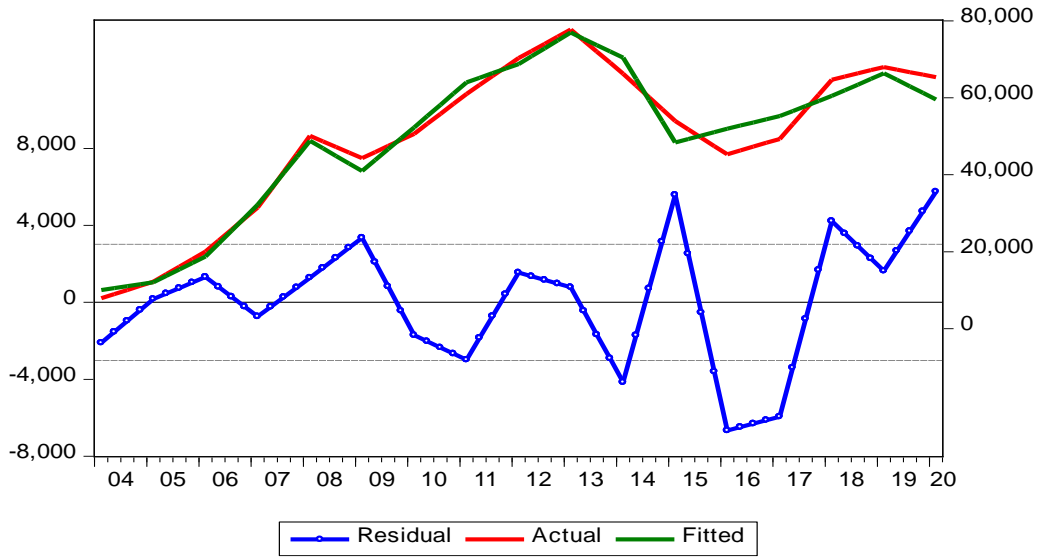
الجدول (14) نتائج أختبار Ramsey RESET

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: R R(-1) R(-2) BG BG(-1) BG(-2) BG(-3) EXC M2 M2(-1) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.095560	51	0.9242
F-statistic	0.009132	(1, 51)	0.9242
Likelihood ratio	0.011100	1	0.9161
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	9811.046	1	9811.046
Restricted SSR	54804067	52	1053924.
Unrestricted SSR	54794256	51	1074397.
LR test summary:			
	Value		
Restricted LogL	-512.4305		
Unrestricted LogL	-512.4250		

المصدر : من اعداد الباحث بلأعتاد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

7.6.5: اختبار الأداء التنبؤي للنموذج المقدر:

بما أن جودة النتائج المقدرة تعتمد على جودة الأداء التنبؤي للنموذج، لذا يجب التأكد من أن هذا النموذج يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال الفترة الزمنية للتقدير، هذا الأداء الجيد يمكن ملاحظته من خلال الشكل (12)، والذي يوضح سلوك القيم الفعلية والمقدرة للاحتياطيات الأجنبية حيث نجدها بشكل في العام متطابقة، ومن ثم يمكن الاعتقاد على نتائج هذا النموذج.



الشكل (8)

اختبار الأداء التنبؤي للنموذج.

المصدر : من اعداد الباحث بلأعتد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

6. الاستنتاجات والمقترحات

1.6: الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج التقديرات المتغيرات المستقلة نفس (96%) من التغيرات التي يحصل في المتغير التابع.
2. أظهر اختبار الحدود أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
3. أظهرت نتائج ARDAI ان هناك علاقة عكسية ومعنوية للعجز الموازنة على الاحتمالات الأجنبية في المدين القصير والطويل.
4. تشير النتائج التقدير طويلة الاجل الى ان للعرض النقد الواسع اثر سلبي ومعنوي في التأثير على الاحتمالات الأجنبية في العراق وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي.
5. تشير معلمة تصحيح الخطأ الذي جاءت سالبة ومعنوية الى وجود علاقة مستقرة وطويلة الاجل بين المتغير التابع (الاحتمالات الأجنبية) والمتغيرات المستقلة.
6. أظهرت نتيجة معامل تصحيح الخطأ الى سرعة التعديل تساوي (0.21) في الفصل الواحد، أي ان الوصول الى حالة التوازن طويل الاجل يتطلب وجود 4.5 سنة.
7. أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة سالبة ومعنوية بين كل من سعر الصرف والاحتمالات في الاجل القصير.
8. للاحتياطيات الأجنبية دور مهم في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال قدرة السلطة النقدية على حيازة العملات القابلة للتداول وقابلة لتحويل من غير المقيمين الأجانب .
9. إن هنالك حالة اقتران بين ممام السياسة المالية و ولادة الربح النفطي، وهذا ما جعل آلية عمل السياسة المذكورة محكومة بالمؤثرات الخارجية، التي كانت بطبيعتها في كثير من الأحيان تسهم في إعاقها عن الأداء الصحيح لمهامها الأساسية، و جعلها تعاني من حالة متناقضة لم تستطع من خلالها توحيد مسالكها نحو تحقيق أهدافها الأساسية، ممثلة بالكفاءة الاقتصادية و العدالة التوزيعية، الأمر الذي أضعف من فاعليتها وكفاءتها. فكانت النتيجة التخبط في توجيهها نحو الطريق الذي يمهدها البناء لنموذج دولة ريعية تسعى إلى تحقيق أهدافها معاً، وبالتالي لم تستطع بلوغ المستوى الذي تتناسب فيه عملية توزيع عائدات النفط عبر الموازنة العامة مع تحقق الرفاهية الاقتصادية و الديمقراطية السياسية .
10. ولدت مشاكل السياسة المالية ضرورات تستدعي التغيير يأتي في مقدمتها ضرورة كل من التخلص التدريجي من الاعتمادية المطلقة للعائدات النفطية في تمويل الإيرادات والابتعاد عن النمط الأفقي المشتت للمنافع المتوقعة وفك الارتباط الوثيق والمتزامن بين تزايد النفقات العامة وتزايد العائدات النفطية والتغلب على ضعف الجهاز الضريبي وتقوم التوجيه غير السليم لعائدات النفط والقضاء على عدم تحقق حالات العدالة التوزيعية والكفاءة الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

11. يتوقف تحديد الحجم الأمثل للاحتفاظ بالاحتياطات الرسمية على الهدف المحدد من الاحتفاظ بتلك الاحتياطات والذي يجب أن يحدده القائمين على تكوين وإدارة الاحتياطات الرسمية في ضوء الوضع القانوني والسياسي والاقتصادي والمالي المتاح.

2.6: المقترحات:

1. ضرورة اعتماد المصادر الداخلية لتمويل العجز في الموازنة العامة في الدول الربعية ومنها العراق والابتعاد عن المصادر الخارجية ولا سيما القروض لما لها من اثار كبيرة على الاقتصاد حاضراً ومستقبلاً .
2. لا بد من وضع استراتيجية تنموية صحيحة من قبل صانعي القرار الاقتصادي تتمحور في تنوع الاقتصاد الربعي العراقي وتحقق شبه الاعتماد الإيرادات النفطية.
3. استثمار جزء من الاحتياطات في مشاريع البنية التحتية، وفي تمويل القطاع الخاص المحلي لما لهذا القطاع من أهمية في الاقتصاد الوطني.
4. ضرورة توظيف السياسة المالية بالاتجاه الذي يعزز من إشباع الحاجات الأساسية لعموم أفراد المجتمع حالياً وفي المستقبل، ويتم ذلك من خلال إعطاء دور جديد لنهج الدولة الربعية يتبنى فلسفة قائمة على ضرورة تصحيح المسار من خلال توجيه الموارد المالية في ظل صياغة مدروسة لتغييرات هيكلية لمجمل الاقتصاد.
5. إجراء إصلاح جذري للسياسة المالية، وهذا الواقع يتطلب طبيعته تنوع مصادر تمويل الميزانية العامة، والتمييز بين أوجه الإيرادات المختلفة وإصلاح هذا الجانب يتطلب التحول التدريجي، وهذا الأخير يستدعي إعادة النظر ليس في جانب الإيرادات فحسب وإنما في جانب النفقات أيضاً.
6. يجب أن يكون النظام الإداري للدولة العراقية ملمة بمعطيات التغيير وضروراته، من حيث ثقافة نظام السوق، وتغيرات البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية المعاصرة، وتوجهات الإصلاح والتغيير على الأصعدة الدولية والأنظمة الاقتصادية كافة، مع حلمية الاستفادة من التجارب الناجحة لدول ربعية أخرى استطاعت عبر سياستها المالية توظيف مواردها الربعية الخدمة شعوبها.
7. دراسة انشاء صندوق سيادي لاستثمار وإدارة الاحتياطات الرسمية في الخارج من اجل تعظيم العائد وتحقيق السيولة اللازمة للبنك المركزي لمواجهة أي صدمات داخلية وخارجية.
8. ضرورة توظيف السياسة المالية بالاتجاه الذي يعزز من إشباع الحاجات الأساسية لعموم أفراد المجتمع حالياً وفي المستقبل، ويتم ذلك من خلال إعطاء دور جديد لنهج الدولة الربعية يتبنى فلسفة قائمة على ضرورة تصحيح المسار من خلال توجيه الموارد المالية، في ظل صياغة مدروسة لتغييرات هيكلية لمجمل الاقتصاد.
9. تعزيز الدور الاقتصادي للدولة، و على نحو يمهّد الطريق لإجراء الإصلاحات الضرورية لتلبية متطلبات التحول الاقتصادي، و هذا الدور يتم باعتماد سياسات عدة تتبناها الدولة، و تأتي في مقدمتها السياسة المالية.
10. تعديل القواعد القانونية الملزمة بقوة الدولة لغرض رفع كفاءة النظام المؤسسي، وإعادة النظر بالأساليب والاليات التطبيقية التقليدية لتلك القواعد، والتي كان معمول بها منذ سنوات عدة مضت. وهذا يتطلب الاعتماد على كفاءات وخبرات مرموقة قادرة على تحمل المسؤولية، وتمتاز بالزاهة والقدرة على مواجهة حالات الفساد ومحاربهته.
11. يجب أن يكون النظام الإداري للدولة العراقية ملمة بمعطيات التغيير وضروراته، من حيث ثقافة نظام السوق، وتغيرات البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية المعاصرة، وتوجهات الإصلاح والتغيير على الأصعدة الدولية والأنظمة الاقتصادية كافة، مع حلمية الاستفادة من التجارب الناجحة لدول ربعية أخرى استطاعت عبر سياستها المالية توظيف مواردها الربعية الخدمة شعوبها.
12. ترشيد أو تقييد النفقات العامة ببندوها كافة، و محاصرة مسببات الهدر و الضياع المالي عن طريق اعتماد الوسائل الرقابية و التنظيمية المتاحة . و هذا الإجراء يتطلب تبني جملة من الإجراءات الملائمة والمصاحبة لذلك، مثل رفع أسعار الخدمات الحكومية، و بالشكل الذي ينسجم مع تكاليفها النهائية، و في خطوة مصاحبة أو تالية يتم توجيه الموارد المالية المتاحة نحو دعم القطاعات الأخرى غير النفطية، بغية رفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بما يضمن و من خلالها الاستمرار بتوفير التخصيصات المطلوبة لدعم الإيرادات العامة.

7: المصادر

1.1: المصادر باللغة العربية:

1- الوثائق الرسمية:

1. البنك المركزي / النشرة الأحصائية السنوية.
2. صندوق النقد الدولي، الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، المبادئ التوجيهية، 2013.
3. صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي، 2001.
4. وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء / دائرة الاستثمار الحكومي والموازنة الأستثمارية.

5. وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة

2- الرسائل و الأطاريح:

- 1- عبدالمجيد، د. خالد هاشم، (2019)، إدارة احتياطات الصرف الأجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- 2- فرج، احمد محمد سيد، أزمة الاحتياطات الدولية وتأثيرها على تمويل الخطة الاستثنائية أعقاب ثورة 25 يناير، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، 2021.
- 3- الأبحاث و البوريات:
 1. اساعيل، خليل اساعيل، (1997)، مجالات التطور في المحاسبة الالكترونية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
 2. البيلاوي، د.حازم، (1987)، الدولة الربعية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 103، السنة العاشرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
 3. المجري، فتيحة، (2014)، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازي بالجزائر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
 4. الدعيمي، عباس كاظم جاسم، (2012)، انعكاس السياسات النقدية في مؤشر التداول لسوق الاوراق المالية، الولايات المتحدة المتحدة دراسة قياسية للمدة (1990-2010)، لمجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء ن مجلد8، عدد 32.
 5. العركوب، هاشم محمد عبدالله، (1997)، عجز الموازنة العامة للدولة دراسة في اسبابه واثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (1973-1993)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
 6. بلحاوي، حاتم كرم و غلام، سامي عواد و محمود، زينة خضير، (2021)، قياس اثر العجز في الموازنة العامة على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004- 2018)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد129.
 7. الجبوري، سوسن كريم هودان، (2015)، اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (2003-2013) باستخدام نموذج Johansen، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 17، عدد 3.
 8. حادي، إساعيل عبيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي - التشخيص وسبل المعالجة، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، العدد 3، مركز العراق للدراسات.
 9. سالم، عبد الحسين سالم، 2003، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد (18) العدد 68 لسنة 2003، كلية الادارة والاقتصاد (عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجة مع اشارة الى العراق).
 10. سلوم، حسن عبدالكريم والمهايني، محمد خالد، (2007)، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة، جامعة المستنصرية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 64.
 11. علي، د. احمد ابراهيم، مالية البنك المركزي والاحتياطات الدولية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، 2017.
 12. محمد، ذنون محمد والحافظ، علي عبدالستار (2021) دور تراكم المعرفة في تقدير الموازنة العامة للدولة في دائرة الموازنة العامة وزارة المالية العراقية (مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 53، ج 2).
 13. محمد، شفاء فاضل وفرحان، اسراء عبد و مصعب، فاطمة (2021) عجز موازنة العراق الاتحادية الأسباب والمعالجات للمدة (2004-2020) مجلة كلية الكوت للعلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 1.
 14. والي، صابرين عدنان وكاظم، ايمان غلاء، اثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسة للمدة 2004-2018، مجلة حمورابي، العدد 35 – السنة الثانية – صيف 2020.

4- الكتب:

- 1- الاعسر، خديجة، (2016)، اقتصاديات المالية العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- 2- البياتي، طاهر فاضل، (2013)، ميرال روي سارة، لنقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
- 3- الجنابي، طاهر، (2009)، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، كلية القانون، المكتبة المالية.
- 4- الحافظ، محمدي، (2009)، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بغداد، ط1.
- 5- الخوري، رياض، (2008)، اعادة النظر في نظرية الدولة الربعية، نشرة الإصلاح العربي، أيلول.
- 6- السيفو، وليد اساعيل وشلوف، فيصل مفتاح و ابراهيم، صائب جواد، (2006)، مشاكل الأقتصاد القياسي التحليلي- التنبؤ والأختيارات القياسية من الدرجة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- 7- العكام، محمد خير، (2018)، (المالية العامة الاجازة في الحقوق)، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.
- 8- العلي، احمد بريهي، (2009)، التضخم والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، بغداد.
- 9- العلي، عادل (2011)، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، ط1، اثناء للنشر والتوزيع، عمان.
- 10- بحيت، فرح الله و بحيت، حسين علي و فتح الله، سمير، (2013)، مقدمة في الأقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق.
- 11- جمال، لعارة، (2004)، (منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

- 12- حاجي، انار امين و يونس، بسم و موسى، عادل (2002)، الاقتصاد القياسي، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.
- 13- شقير، دلييب، (1987)، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد.
- 14- صالح، مظهر محمد، (2012)، السياسة النقدية للعراق، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، مطبعة شفيق، بغداد.
- 15- عبدالرزاق، محمود حامد محمود، (2015)، الاقتصاد القياسي، الأسس النظرية وتطبيقات SPSS، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر.
- 16- عتم، باهر والسيد، ساي، (2002)، المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، مصر، القاهرة، دار التعاون للطباعة.

2.7: المصادر باللغة الأجنبية:

Researches and Article: -A

- Alam, S. (2012). A reassessment of Pakistan's aggregate import demand function: An application of ardl approach. The Journal of Developing Areas, 371-388. -1
- CHAUDHARY, MOHAMMAD ASLAM and GHULAM SHABBIR, 2005, MACROECONOMIC IMPACTS OF BUDGET DEFICIT ON PAKISTAN'S FOREIGN SECTOR, Pakistan Economic and Social Review Volume XLIII, No. 2 (Winter 2005). -2
- Chowdhury, M. N. M., Uddin, M. J., & Islam, M. S. (2014). An econometric analysis of the determinants of foreign exchange reserves in Bangladesh. Journal of World Economic Research, 3(6),p 72-82 -3
- D. N. Gujarati, 2003, Basic Econometrics, 4th ed., McGraw-Hill, Higher Education, New York, USA. -4
- Granger, C.W.J. and P. Newbold (1974). Spurious Regressions in Econometrics. Journal of Econometrics, 2: 111-120. -5
- Greene William H., 2012, Econometric Analysis, 7", Edition, New York University, Prentice-Hall. -6
- M. H. Pesaran, Shin Yangcheal and R. J. Smith, 2001, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship, Journal of Applied Econometrics Vol. 16 (3). -7
- MacKinnon, J.G., A.A. Haug and L. Michelis (1999), 'Numerical Distribution Functions of Likelihood Ratio Tests for Cointegration', Journal of Applied Econometrics, Vol. 14, pp. 563-77. -8
- Makun, K. K. (2018). Imports, remittances, direct foreign investment and economic growth in Republic of the Fiji Islands: An empirical analysis using ARDL approach. Kasetsart Journal of Social Sciences,39(3). -9
- MANJA, L. P. (2020). AN EMPIRICAL INVESTIGATION OF FACTORS THAT DETERMINE DEMAND FOR INTERNATIONAL RESERVES IN THE SADC REGION (Doctoral dissertation, UNIVERSITY OF MALAWI). -10
- Muhammad Afzal and Muhammed Ehsan, A. Raouf Butt, 2013, Openness Inflation and Growth Relationship in Pakistan an Application of Ardl Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol. 51, No. I -11
- Murshed, M. (2018). International tourism demand in Bangladesh: An ARDL bounds test approach. Journal of Tourism Management Research, 5(1). -12
- R. Davidson & J. G. Mackinnon,2004, Econometric Theory and Methods, New York: Oxford University Press. -13
- Tsay, Rueys, 2012, The Analysis of Financial Time Series, 3 Edition, John Wiley and Sons, New Jersey, USA. -14

3.7: مصادر الأترنيت:

- 1- عبد الله، خالد ، الاقتصاد السياسي للدولة الربعية ،الحوار المتمدن، العدد، 86، 2002/3/10.
- 2- <http://www.imf.org/external/np/fin/tad/exportal.aspx?memberKey1=460&date1k ey=2016-01-31&category=CURRHL>
- 3- http://www.imf.org/external/np/fin/data/rms_sdrv.aspx
- 4- International Monetary Fund, 2013, Revised Guidelines for Exchange Reserve Management, (Washington: the Monetary and Capital Markets Department /IMF <http://www.economicstimes.indiatimes.com>)

8: الملاحق:

الملحق (1)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags	

F-statistic	0.288138	Prob. F(2,50)		0.7509
Obs*R-squared	0.706440	Prob. Chi-Square(2)		0.7024
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 02/28/22 Time: 01:38				
Sample: 4 65				
Included observations: 62				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	0.087359	0.172154	0.507448	0.6141
R(-2)	-0.067654	0.134106	-0.504483	0.6161
BG	2.98E-05	0.000634	0.047048	0.9627
BG(-1)	-0.000302	0.001199	-0.251382	0.8025
BG(-2)	0.000192	0.001189	0.161657	0.8722
BG(-3)	-0.000130	0.000755	-0.172726	0.8636
EXC	0.938990	3.506761	0.267766	0.7900
M2	-0.056053	0.148762	-0.376794	0.7079
M2(-1)	0.048283	0.134505	0.358968	0.7211
C	-1477.029	5220.298	-0.282940	0.7784
RESID(-1)	-0.164781	0.224202	-0.734968	0.4658
RESID(-2)	-0.041822	0.190061	-0.220046	0.8267
R-squared	0.011394	Mean dependent var		-5.20E-12
Adjusted R-squared	-0.206099	S.D. dependent var		947.8541
S.E. of regression	1040.957	Akaike info criterion		16.90565
Sum squared resid	54179618	Schwarz criterion		17.31736
Log likelihood	-512.0753	Hannan-Quinn criter.		17.06730
F-statistic	0.052389	Durbin-Watson stat		1.953676
Prob(F-statistic)	0.999996			

الملحق (2)

Heteroskedasticity Test: Harvey				
Null hypothesis: Homoskedasticity				
F-statistic	1.980891	Prob. F(9,52)		0.0605
Obs*R-squared	15.82942	Prob. Chi-Square(9)		0.0705
Scaled explained SS	11.97840	Prob. Chi-Square(9)		0.2145
Test Equation:				
Dependent Variable: LRESID2				
Method: Least Squares				
Date: 02/28/22 Time: 01:54				
Sample: 4 65				
Included observations: 62				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.89396	8.018192	1.857521	0.0689
R(-1)	0.000166	0.000183	0.908136	0.3680
R(-2)	-6.96E-05	0.000149	-0.466211	0.6430
BG	-1.25E-06	1.11E-06	-1.130473	0.2635
BG(-1)	3.20E-07	1.97E-06	0.162022	0.8719
BG(-2)	-2.73E-08	2.03E-06	-0.013463	0.9893
BG(-3)	-1.36E-07	1.28E-06	-0.106172	0.9159
EXC	-0.002838	0.005466	-0.519174	0.6058
M2	3.15E-05	0.000202	0.155712	0.8769
M2(-1)	-8.58E-05	0.000189	-0.453967	0.6517
R-squared				
	0.255313	Mean dependent var		12.34225
Adjusted R-squared				
	0.126425	S.D. dependent var		1.948196
S.E. of regression				
	1.820885	Akaike info criterion		4.183213
Sum squared resid				
	172.4124	Schwarz criterion		4.526299
Log likelihood				
	-119.6796	Hannan-Quinn criter.		4.317917
F-statistic				
	1.980891	Durbin-Watson stat		1.847888
Prob(F-statistic)				
	0.060520			

--	--	--	--	--

الملحق (3)

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	3.476853	Prob. F(1,59)		0.0672
Obs*R-squared	3.394666	Prob. Chi-Square(1)		0.0654
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 02/28/22 Time: 01:52				
Sample (adjusted): 5 65				
Included observations: 61 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	686179.8	252575.9	2.716727	0.0086
RESID^2(-1)	0.235654	0.126381	1.864632	0.0672
R-squared	0.055650	Mean dependent var		895823.7
Adjusted R-squared	0.039644	S.D. dependent var		1802550.
S.E. of regression	1766459.	Akaike info criterion		31.63909
Sum squared resid	1.84E+14	Schwarz criterion		31.70830
Log likelihood	-962.9922	Hannan-Quinn criter.		31.66621
F-statistic	3.476853	Durbin-Watson stat		1.973337
Prob(F-statistic)	0.067209			